وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلـــــــوم التسييـــــــر

السنة الجامعية: 2023 / 2024

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: لعور سفايحي الهام ؛ الرتبة العلمية: أستاذ محاضر «أ»

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج Z-Score

من إنجاز الطالبين:

1) نومي فاطمة الزهراء

2)

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

تاريخ المناقشة: 2024/07/01

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في: 2024/07/08

تأشيرة الأستاذ المشرف
لعور سفايحي الهام

تأشيرة رئيس القسم

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصادية

قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج z-score

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الاستاذة :**

تومي فاطمة الزهراء لعور سطايحي إلهام

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
لعور سطايحي إلهام	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
بوالكور نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
ساحلي لزهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023- 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

من قال أنا لها نالها

وأنا لها وإن أبت رغماً عنها أتيت بها

الحمد لله حباً وشكراً وامتنان على البدء وعلى الختام.

"وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِين"

أؤمن بالمقولة التي تقول: " أينما تقف فإنك تقف على أصابع شخص ما".

لذا أكتب إليكم جميعا:

إلى نفسي أولا: السلام لقلبك يا أنا وأعلم أنك لا تطلبين من هذه الدنيا سوى السلام والأمان،

وأتمنى أن تحصلي عليه لطالما وثقت بالوصول وإنه لشعور مهيب أن أبلغه فهنيئا لي.

إلى مصدر الأمان أبي لطالما وثقت بإرادتي ، أنا الآن أبلغك يا سندي وسيدي

أنني قد بلغت مرادي .. وهذا نتاج غرسك ..فالله درك أبي وجزاه عني كل الخير.

إلى من كانت تردد على مسامعي دوماً " ادرسي، أحفظي، ومن سهرت لسهري وتعبت لتعبي وأعلم أنك تنتظر

بلهفة تخرجي، بارك الله فيك أماه، وجزآك الله عني خير جزاء.

إلى من مدت يدها دون كلل ولا ملل وقت ضعفي أختي أسماء لطالما وصفتك بأنك ملاذي الآمن،

أختي وصديقتي وحبيبتي الغالية أسماء حفظك الله ورعاك وأدامك الله ضلعا ثابتا لي.

وإلى إخوتي هاجر ويوسف من كان لهم أثر بالغ في تخطي الكثير من العقبات والصعاب.

إلى حبيبي و اجمل هدية من الله ابن أختي

"لؤي نجم الدين " وجميلتنا " شهد تسنيم

وإلى من لولاه بعد الله لم أكن درست تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي "من له كل الامتنان الأستاذ شرون

عز الدين جزاك الله عني كل الخير .

الشكر والتقدير:

"و لان شكرتم لأزيدنكم"

بعد الحمد و الشكر لله سبحانه و الصلاة و السلام على النبي المصطفى خاتم المرسلين.

لا يسعني في هذا المقام إلا إن أشكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لإتمام

هذا العمل المتواضع.و اعترافا للود و حفظا للجميل و تقديرا للامتنان ،

أتقدم بخالص عبارات الشكر و التقدير للأستاذة المشرفة لعور سطايحي إلهام

لقبولها الإشراف على هذا العمل ونصائحها السديدة وتوجيهاتها القيمة

و رحابة صدرها ، جازاها الله خيرا .كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة

الذين تشرفوا لي بمناقشة هذا العمل.

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع.

المـ

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس الاستقرار المالي في البنوك الجزائرية (العمومية، الخاصة والقطاع المصرفي) باستخدام نموذج z–score خلال الفترة 2012–2022 بالاعتماد على لتقارير المالية السنوية للبنك المركزي حيث يعتبر مؤشر z–score من أهم وأشهر النماذج التي تقيس الاستقرار حيث يعتمد عليه لقياس الصلابة والسلامة المالية للمصارف، ويساهم في الوقاية من الوقوع في خطر الإفلاس؛ تم قياس ودراسة وتحليل مؤشرات الصلابة المالية أولا ثم قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية ثانيا، واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت إلى أن البنوك محل الدراسة تتمتع باستقرار مالي نسبي وبعيدة عن مخاطر الإفلاس والفشل المالي وبالتالي فإن القطاع المصرفي الجزائري يتمتع بصلابة مالية وقادر على مواجهة الأزمات.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي، الاستقرار المصرفي، مؤشر z–score، مؤشرات الاستقرار

Abstract:

this study aims to attempt to measure the financial stability of Algerian banks (public, private and the banking sector) using z-score during the period 2012-2022 based on the central bank’s annual financial reports. The z-score is considered to be one of the most important and popular metrics that measures stability , as it is relied upon to measure the solidity and financial integrity of banks and contributes to preventing the risk of bankruptcy. Measured, studied, and analyzed financial hardship indicators initially, then assessed the financial stability of Algerian banks subsequently. In this study, we relied on the analytical descriptive approach.

It was concluded that the banks studied despite. the tedious and deteriorating values of z-score, enjoy relative financial stability and are far from the risks of bankruptcy and financial failure. Therefore , the banking sector has financial rigidity and is able to confront crises .

Key words : financial stability, bank stability , z-score, stability indicators

فهرس المحتويات

قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج z-score	الصفحة
الإهداء	/
الشكر	/
الملخص	/
قائمة المحتويات	/
قائمة الجداول	/
قائمة الأشكال	/
المقدمة	أ- ب
الفصل الأول: الإطار النظري للاستقرار المالي ونموذج z-score.	5-32
تمهيد الفصل الأول.	6
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستقرار المالي.	7
المطلب الأول: ماهية الاستقرار المالي.	7
المطلب الثاني: محددات، تحديات الاستقرار المالي وآليات تحقيقه.	13
المبحث الثاني: قياس الاستقرار المالي .	18
المطلب الأول: دور اتفاقيات بازل في تعزيز تحقيق الاستقرار المالي.	18
المطلب الثاني: نموذج z-score لقياس الاستقرار المالي.	23
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية.	28
المطلب الأول: الدراسات السابقة عربية-محلية-	28
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية-عربية-	29
المطلب الثالث: القيمة المضافة	30
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج z-score	33-55
تمهيد الفصل الثاني	34
المبحث الأول: تقييم الصلابة المالية في الجزائر.	35
المطلب الأول:آثار بازل03 ودور مؤشرات الصلابة المالية في تحقيق الاستقرار المالي.	35
المطلب الثاني: تحليل بعض مؤشرات الصلابة المصرفية في الجزائر.	38

المبحث الثاني: قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج z-score	48
المطلب الأول: قياس الاستقرار المالي للمصارف العامة باستخدام نموذج z-score	48
المطلب الثاني: قياس الاستقرار المالي للمصارف الخاصة باستخدام نموذج z-score	50
المطلب الثالث: قياس الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري باستخدام نموذج z-score	52
ملخص الفصل الثاني.	55
الخاتمة.	56
قائمة المراجع.	60

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01)	: مؤشرات الاستقرار المالي الحيطة الجزئية والكلية	14
الجدول رقم (02)	توزيع القروض البنكية	40
الجدول رقم (03)	حصة البنوك العموميةو الخاصة من إجمالي للقروض الممنوحة(2018- 2022)	41
الجدول رقم (04)	حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع (2018- 2022).	43
الجدول رقم(05)	مؤشرات الصلابة المالية للمصارف	44
الجدول رقم (06)	يمثل قياس الاستقرار المالي للمصارف العمومية سنويا باستخدام نموذج z-score (2012-2022)	48
الجدول رقم (07)	يمثل قياس الاستقرار المالي للمصارف الخاصة سنويا باستخدام نموذج z-score (2012-2022)	50
الجدول رقم (08)	يمثل قياس الاستقرار المالي للقطاع المصرفي سنوياً باستخدام نموذج z-score (2012-2022)	58

قائمة الأشكال:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01	القروض المصرفية حسب القطاع القانوني (العمومي والخاص)	42
الشكل رقم 02	تطور معدل العائد على الأصول في المصارف الجزائرية خلال الفترة(2018-2022)	45
الشكل رقم 03	تطور معدل العائد رأس المال في المصارف الجزائرية خلال فترة (2018-2022)	47

مقدمـــــــــــــة

مقدمة:

تلعب البنوك دوراً هاماً في القطاع الاقتصادي والمالي حيث تعتبر من الأدوات الحساسة والفعالة في القطاع المالي على مدى العقدين الماضيين، شهدت القطاعات المالية في كل من البلدان النامية والمتقدمة أزمات مالية متعددة، حيث أنه أصبح من المعلوم أن الأزمات المالية أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأنظمة المالية والمصرفية خاصة مع موجة التحرر العالمي، ومع اشتداد هذه الأزمات انهارت العديد من المؤسسات المصرفية ذات السمعة العالمية حيث كان وسيظل الاستقرار المالي ضرورة لبقاء ودوام البنوك، لذا يسعى هذا الأخير إلى تحقيق الاستقرار فيما يتعلق بربحية البنك وعوائده، انتشر مفهوم الاستقرار بعد اندلاع أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 التي أنجز عنها تذبذب وعدم استقرار مالي غير مسبوق مند أزمة الكساد العظيم لسنة 1929 لذا بعدها سعت البنوك إلى تعزيز قوتها المالية وزيادة متطلبات كفايتها الرأسمالية واستخدام المزيد من أساليب ونماذج التنبؤ بالمخاطر والسعي من أجل الحفاظ على استقرارها المالي.

وفي هذا السياق تعتبر الأساليب الكمية من أهم طرق قياس القوة المالية للبنوك وسلامة مؤشرات أدائها المالي لما تتمتع به من مصداقية في القياس والتنبؤ وإيجاد الحلول المناسبة ومن أهمها وأشهرها نموذج z-score لقياس الاستقرار المالي الذي يتصف بالموضوعية إلى أكبر حد عند استخدامه لقياس الاستقرار والسلامة المالية لمجموعة من المصارف المالية العالمية، وموضوعيته مستمدة في الحقيقة من كونه يركز بشكل رئيسي على خطر إعسار المصرف وفي سياق الكلام يحاول بنك الجزائر وضع وتبني استراتيجيات وطنية لتعزيز الاستقرار المالي من خلال اعتماد نموذج z-score لتجاوز المعوقات والأزمات التي بدورها تؤدي إلى الإفلاس .

1. إشكالية الدراسة:

من العرض السابق يمكننا طرح الإشكالية كما يلي:

- إلى أي مدى يتمتع القطاع المصرفي الجزائري بالاستقرار المالي والمصرفي وفق نموذج z-score خلال الفترة 2012-2022؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

2. الأسئلة الفرعية:

- هل تتمتع البنوك الجزائرية بالاستقرار المالي؟
- ما مدى صلابة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري؟
- هل يوجد فرق في الاستقرار بين البنوك الخاصة والبنوك العامة؟

3. فرضيات الدراسة:

بناءا على الأسئلة المطروحة أعلاه تقوم الدراسة على اختبار صحة الفرضيات التالية:

- ❖ الفرضية الأولى: تتمتع البنوك الجزائرية بالاستقرار المالي.
- ❖ الفرضية الثانية: يعتبر نموذج z-score أداة ملائمة لقياس الاستقرار المالي في المصارف الجزائرية.
- ❖ الفرضية الثالثة: لا يوجد فرق بين البنوك العامة والخاصة في الجزائر من حيث الاستقرار المالي.

4. مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع البحث له مبررات موضوعية وأخرى ذاتية نذكر منها:

- ❖ الموضوع يصب في مجال تخصصنا اقتصاد نفدي وبنكي.
- ❖ الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع والعمل على التوسع فيها.
- ❖ الأهمية البالغة لموضوع الاستقرار المالي لدى القطاعات المصرفية على مستوى العالم.

5. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- ❖ إبراز ماهية الاستقرار المالي وأهميته وأهداف
- ❖ التعرف على مدى الاستقرار المالي للبنوك الجزائرية، من خلال قياسه حسابيا بنموذج z-score
- ❖ دراسة العلاقة بين الاستقرار المالي للبنوك ومعرفة مدى قدرة نموذج z-score على قياسه.

6. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الأهمية الكبيرة للاستقرار المالي للبنوك ومدى مساهمتها في الاقتصاد، حيث أن استقرار البنك يؤدي للاستقرار المصرفي والذي بدوره يؤدي لاستقرار الاقتصاد وكذلك بتقييم مدى الحصانة النسبية للمصارف الجزائرية تجاه التقلبات المالية والأزمات التي تعرضت إليها، وذلك باستخدام أهم نماذج السلامة والصحة المالية للمصارف، ألا وهو نموذج z-score الذي يرتفع مع ارتفاع مستويات الربحية ورأس المال وينخفض حين يكون هناك عدم استقرار في العوائد.

7. حدود الدراسة:

الإطار المكاني: الجزائر

الإطار الزمني: حدود فترة الدراسة:2012-2022

8. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع الجانب النظري من البحث لتوضيح الجوانب المتعلقة بماهية الاستقرار المالي والاسلوب التحليلي القياسي لقياس الاستقرار المالي باستخذام نموذج z-score

9. صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبات الدراسة في:

قلة المراجع في الموضوع

10. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول وكان تحت عنوان: الإطار النظري حول الاستقرار المالي ونموذج z-score، وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث:

تطرقنا في المبحث الأول إلى: الأدبيات النظرية والتطبيقية للاستقرار المالي ونموذج z-scoreأما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى: قياس الاستقرار المالي، وأخيرا في المبحث الثالث إلى: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

بينما الفصل الثاني: فسنتناول فيه الدراسة القياسية والتحليلية للاستقرار المالي في البنوك الجزائرية باستخدام نموذج z-score حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقييم الصلابة المالية في الجزائر، وفي المبحث الثاني والذي تحت عنوان: قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية خلال الفترة 2012-2022 أي خلال 10 سنوات إلى قياس الاستقرار المالي لكل من المصارف العامة، الخاص، والقطاع المصرفي كل على حدا.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستقرار المالي ونموذجz-score

تمهيد الفصل الأول.

شهد النظام المصرفي الكثير من التطورات والتغيرات من حيث طبيعته وذلك بسبب العولمة التي عرفها العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما تنوعت الخدمات المصرفية وأشكالها ومنتجاتها في كثير من الأحيان مكلفة للبنوك والدول، وانتشرت إلى الخارج أي خارج حدود البلد ومع تزايد هذه الأزمات، تتزايد الحاجة إلى الاستقرار المالي داخل البنوك ولذلك تحرص جميع الدول على تحقيق الاستقرار المالي من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب والآليات لتجنب الأزمات التي تواجه البنوك، الإفلاس، وغيرها من التعقيدات.

لذلك سنحاول أن نتطرق في هذا الفصل بشكل مفصل إلى المفاهيم الأساسية حول كل من الاستقرار المالي ونموذج قياسه والمسمى بنموذج z-score لقياس الاستقرار المالي لأجل هذا قسمنا العمل في هذا المبحث إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: ماهية للاستقرار المالي.**
- **المبحث الثاني: قياس الاستقرار المالي.**
- **المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية.**

المبحث الأول: ماهية للاستقرار المالي

يعتبر الاستقرار المصرفي في الوقت الراهن أول هدف تسعى البنوك والاقتصاديات لتحقيقه نضرا لأهميته في تحقيق الاستقرار المالي، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى المفاهيم الأساسية لكل من الاستقرار المصرفي والاستقرار المالي :

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستقرار المالي

بعد الأزمات المالية التي شهدها العالم والتي أدت إلى اضطرابات في النظام المالي للدول زاد الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي وكيفية الحفاظ عليه وبالتالي زادت الحكومات والمؤسسات المالية (البنوك) في تبني إجراءات وسياسات لتعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر المحتملة في المستقبل.

1. ماهية الاستقرار المالي : لمعرفة ماهية الاستقرار المالي يجذر علينا الإشارة إلى تاريخه إلى أبرز تعريفاته:

1.1. نشأة الاستقرار المالي (نظرة تاريخية للاستقرار المالي [1])

أضحى الاهتمام بالأسئلة المتعلقة بكيفية تحقيق الاستقرار المالي جلياً وخاصة في العقود الأخيرة التي نالت اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات في كل أنحاء العالم، والسبب وراء تزايد القلق بشأن قضايا الاستقرار المالي هو العواقب الوخيمة التي نجمت عن الأزمات المالية التي حصلت مؤخراً في شرق آسيا في أواخر عام 1990 والأزمة المالية في 2007-2008 وأخيراً الأزمة المالية في منطقة اليورو والمتعلقة بالديون السيادية، حيث توجد أربعة أنواع من المخاطر المصرفية التي تهدد الاستقرار المالي للمصارفكخطر الائتمان، خطر السوق، المخاطر التشغيلية وخطر السيولة.

توجد مدرستان معروفتان في الأدبيات المالية التي تناولت مفهوم الاستقرار المالي حيث ممثلو المدرسة الأولى تناول مفهوم عدم الاستقرار المالي ويكون هذا المفهوم مرتبطا بالادخار والاستثمار وهو يمثل الانحرافات التي تحدث عن خطة الادخار بسبب عدم كفاءة أداء الإدارة المالية بينما المدرسة الثانية تناولت مفهوم الاستقرار المالي أي قدرة النظام المالي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تجنب الاختلالات في النظام حيث يكون النظام المالي قادراً على مقاومة الصدمات والأزمات المالية.

[1] هوازن تحسين توفيق، **قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة جامعة زاخو، المجلد 03، العدد 02 ،-25 مارس- ص539.

2.1. تعريف الاستقرار المالي :

ويمكن تعريفه بأنه المحافظة على الوضع القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أو غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع وكذلك يعني التمهيد من أجل استعادة التوازن.[1]

3.1. مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي

تعددت تعاريف ومفاهيم الاستقرار المالي نذكر منها مايلي:

التعريف 01: تعريف الباحث غاري شينازي: أوضح الباحث معالم الاستقرار النظام المالي حيث قال أن النظام المالي هو في نسق مستمر إذا كان قادر على تسهيل الأداء الاقتصادي وكذلك تشتيت الاختلالات المالية

الناجمة على تطور أحداث غير متوقعة أي تسهيل الأداء الاقتصادي عوض إعاقته[2]

التعريف 02: يتضح مفهوم هذا التعريف من خلال العمل على التأكيد على قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد لذلك فإنه يستند إلى استقرار جميع مكونات النظام المالي من جهة ومن جهة أخرى واستقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها من جهة أخرى لذلك فإن الاستقرار المالي مرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وعلى رأس ما يولى له الأهمية والعناية (أسواق المال والبنوك التجارية) ومن أهم الجهات المسئولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال ومدى سلامة وصلاحية السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها وفي نفس الوقت لأهميتها وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء مفهوم شامل للاستقرار المالي كالتالي: الاستقرار المالي هو القدرة على مواجهة الاضطرابات والأزمات التي يمكن التعرض لها والعمل على تقوية جميع عناصر ومكونات النظام والعمل المالي وضمان استقرارها و الاستمرار في أداء المهام المخولة لها دون الحاجة إلى مساعدات خارجية.

---

[1]مها محسن، **اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، لمجلد2.العدد92، كلية الإدارة الاقتصاد، العراق2016، ص362.

[2]زواد نجاة، زواد نسيمة، **دور التمويل المستدام في تحقيق الاستقرار المالي**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد8، العدد01، جوان، 2023ص100.

[3]مشتاق محمود السبعاوي، ،سلام أنور أحمد ، يالجين فاتح سليمان، **الاستقرار المالي في ضل النظام المالي والمصرفي الإسلامي** ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02 ،العدد 02، 2012، ص68.

وما يمكن استنتاجه من خلال مفهوم الاستقرار المالي هو وجود تداخل بين كل من الاستقرار المالي والاستقرار المصرفي، حيث يعتبر كلاهما أساسيان لدوام الآخر فالمصارف والمؤسسات المالية المصرفية هي قلب الاقتصاد

واستقرارها مالياً يؤدي إلى استقرار المنظومة الاقتصادية ككل، وبالتالي عدم وقوع اضطرابات مصرفية التي تؤدي لحدوث أزمات مالية؛ وسوف نتطرق إلى تعريف الاستقرار المصرفي:

4.1. التعريف بالاستقرار المصرفي:

التعريف01: يمكن النظر للاستقرار المصرفي من مستويين :المستوى الكلي إذ يعد النظام البنكي مستقراً طالما لا يعاني من اضطرابات، وعلى المستوى الجزئي فهو تراجع كبير وبشكل غير عادي في موجودات البنك وهو ما يقوده إلى الفشل، وفشل بنك معين قد يؤثر على بنوك أخرى في النظام المصرفي كما ورع في أزمة 2008 باعتبار أن البنوك مترابطة فيما بعضها، وللبنك المركزي دور رئيسي في تحقيق الاستقرار المصرفي وذلك من خلال التدخل في السوق ما بين البنوك بضخ السيولة النقدية، حيث تعتبر مشكلة نقص السيولة نقطة انطلاق للاضطرابات المالية التي إذ لم يتم احتوائها بسرعة وذلك من خلال ضخ السيولة في السوق النقدية فمخاطر السيولة تؤثر بصورة كبيرة على استقرار الجهاز المصرفي.[1]

التعريف02: هو قدرة القطاع المصرفي في تقييم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف ومن ثم التحوط من الأزمات المحتملة من خلال مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، دون انعكاسها على النظام المصرفي عامتاً.[2]

2.معايير الاستقرار المالي

1.2.معايير الاستقرار المالي: تعتبر هذه المعايير كوسيلة لتبادل المعلومات بين السلطات المسئولة عن الاستقرار المالي ، البنوك المركزية والمؤسسات الدولية حيث تهدف هذه المعايير إلى المحافظة على استقرار النظام المالي من جهة وتقييم نقاط ضعف النظم المالية المحلية دون تأثيرها في حالة الأزمات .

[1] محاضرات بوالكور نور الدين،**العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**،جامعة20أوث 1955،كلية العلوم الاقتصادية،تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، 2021.

[2] أحمد كريم جمعة الجوعاني، هيثم عبد الخالق اسماعيل، العون **المالي للبنك العراقي إلى الحكومة وانعكاسه في مؤشرات الاستقرار المصرفي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية،المجلد17،العدد59، 2022 ص57.

1.1.2.أهم المعايير الدولية للقطاع المالي:[1] يمكن حصر أهم المعايير الدولية للقطاع المالي في:

أ.معيار السياسات الاقتصادية وشفافية البيانات :

معيار السياسات الاقتصادية وشفافية البيانات هو معيار قواعد الممارسة السليمة في شفافية السياسة النقدية والتمويلية تحت إشراف صندوق النقد الدولي

معيار قواعد الممارسة السليمة في شفافية سياسة الميزانية العامة ضمن مجال سياسة الميزانية تخت إشراف صندوق النقد الدولي

المعايير العامة لنشر البيانات ضمن مجال نشر البيانات تحت إشراف صندوق النقد الدولي

ب.البنية التحتية للأسواق والمؤسسات :

الإشراف حول مبادئ فعالة حول الإفلاس وحماية حقوق الدائنين ضمن مجال الإفلاس تحت إشراف البنك الدولي

معيار مبادئ إدارة المؤسسات ضمن مجال الإدارة السليمة للمؤسسات تحت إشراف منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.

معايير المحاسبة الدولية ضمن مجال المحاسبة تحت إشراف المجلس الدولي لمعايير المحاسبة CNC .

معايير التدقيق الدولية ضمن مجال التدقيق تحت إشراف الإتحاد الدولي للمحاسبين FIC.

ج.الرقابة المالية والإشراف :

المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة على البنوك ضمن مجال الرقابة على البنوك تحت إشراف لجنة بازل للرقابة المصرفية CBCB.

أهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية ضمن مجال الرقابة على الأسواق المالية تحت إشراف المنظمة الدولية للرقابة على الأسواق المالية OICU.

المبادئ الأساسية للتأمين ضمن مجال الرقابة على التأمين تحت إشراف الهيئة الدولية للرقابة على التأمين AICA.

[1]عبد الرحمان بن شيخ، **متطلبات تكييف إدارة السياسة النقدية في الجزائر مع معايير الاستقرار المالي العالمي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2017-2018، ص160.

3.أهمية وأهداف الاستقرار المالي:

1.3.أهمية الاستقرار المالي: يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال ما يلي[1]:

أ: إن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد الاستقرار العالمي فقد أشار منتدى الاقتصاد العالمي الذي صدر مطلع 2008 وحمل عنوان المخاطر العالمية 2008، إن النظم المالية المضطربة و خاصة أزمة الرهن العقاري التي تفاقمت في أمريكا في منتصف و أواخر 2007 تمثل تحديا كبيرا يؤثر على حجم الاقتصاد العالمي لهذا فقد طالب التقرير بزيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر و تحسين حوكمة النظام المالي العالمي، من خلال شبكة مسئولين لإدارة المخاطر و أكد التقرير على إن التركيز المتزايد على الأسواق المالية المضطربة و التطورات السياسية المتفاقمة في عام 2008م قد يدفعان الحوكمات و الشركات إلى تجاهل المخاطر الأقل إلحاحا مثل التغيرات المناخية وهذا من شأنه أن يزيد في صعوبة التعامل مستقبلا مع هذه القضايا الحرجة بعيدة المدى

ب. غياب الاستقرار المالي الذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شعلتها من أمريكا امتداداً إلى غيرها، أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي .ففي مراجعاته التي أصدرها في أفريل من نفس العام 2008 ذكر الصندوقأنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي.

ج. نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وممتدة لسنوات بعد حدوثها، وما الأزمة الآسيوية أو أزمة مصارف اليابان في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات،ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا عامي 2001 و2002م ثم أزمة الرهن العقاري2008م وأزمة الديون السيادية التي يعيش الاتحاد الأوروبي، إلا نماذج من أمثلة كثيرة ممتدة عبر تاريخ طويل لم تتعدى فيه دورة حدوثها الواحدة تلو الأخرى أكثر من عشر سنواتكما يذكر مؤرخ ومحلل الأزمات

كذلك يمكن ذكر أهمية الاستقرار المالي فيما يلي[2]:

[1]ريمة دهبي، الاستقرار المالي النظامي –**بناء مؤشر تجميع للنظام المالي الجزائري**– ،جامعة قسنطينة 02، الجزائر أطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013 ، ص ص21–22

[2]مشتاق محمد السبعاوي،سلام أنور أحمد، يالجين فاتح سليمان، **الاستقرار المالي في ضل النظام المالي والمصرفي الإسلامي**،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كركوك العراق المجلد 02، العدد 02، –2012– ص ص70–71.

-إن عدم الاستقرار المالي ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انكماش في الاقتصاد وبالتالي رفع معدلات البطالة كما ذكر صندوق النقد الدولي أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي .

-تعرض العديد من البنوك في العالم لخسارة كبيرة جراء هذه الأزمات، الأمر الذي أذى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل من حدة الأزمة نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع

الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، وتمتد آثارها لسنوات بعد حدوثها، وأزمة الآسيوية وأزمة اليابان وأزمة الرهن العقاري، أكبر مثال حيث لم تتعدى دورة حدوثها 10 سنوات. ومنه فإنه يتم تحقيق الاستقرار لنظام هش بطبيعته، غير مستقر، ومعرض للأزمات المالية .

2.3.أهداف الاستقرار المالي:

يستهدف صانعي السياسات من وراء وضع إطار عام للاستقرار المالي تصميم آليات للحيلولة دون تحول المشكلات المالية إلى مشكلات نظامية أو تهديدها لاستقرار الاقتصاد الحقيقي حيث يتم مراعاة الموازنة بين هدف تحقيق الاستقرار المالي وهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على مواصلة النمو فإنه عند الشروع في استحداث إطار عام للاستقرار المالي يتم مراعاة قدرة هذا الإطار على تحقيق الأهداف التالية:[1]

-الوصول إلى قطاع مالي فعال يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام وتناسب مؤشرات الأداء مع المؤشرات الاقتصادية وتعمل فيه الأسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعامله مؤسسة مالية بها وتتحقق من خلاله الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية ويتمتع ببنية تحتية ذات كفاءة عالية تحظى بثقة المتعاملين .

-تمكين صانعي السياسات ومتخذي القرارات المالية من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انفجار فقاعة سرية يترتب عليها تصحيح كبير وجدري للأسعار قائمة الأصول بشقيها العينية و والمالية.

-تشجيع اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار الماء في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية للحد من إمكانية انتقال آثار الصدمات من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي والعكس بينما بالنسبة للبنوك بصفة خاصة فإن الاستقرار المالي

[1] أحمد شفيق الشادلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، 2014، ص42.

يهدف إلى ضمان استمراريتها وقدرتها على تقديم الخدمات المالية بشكل موثوق وفعال حيث يسعى البنك إلى تحقيق الاستقرار المالي من خلال إدارة مخاطرة المالية بشكل جيد وتحقيق الربحية المستدامة بالإضافة إلى ذلك يهدف الاستقرار المالي للبنوك إلى بناء سمعة قوية وثقة لدى العملاء والمستثمرين مما يعزز مكانتها في النظام المالي ويحميها من التقلبات الاقتصادية

المطلب الثاني: محددات، تحديات الاستقرار المالي وآليات تحقيقه

بالنظر إلى أهمية الاستقرار المالي على المستوى الجزئي والكلي بإعتباره أمرا حيويا للاقتصاديات والأنظمة المالية، يجب المحافظة على دوامه للوقاء من المخاطر والتحديات التي تؤدي إلى الإفلاس والذي بدوره يمكن أن يؤدئ إلى تفاقم الأزمات، حيث تعمل محددات الاستقرار المالي على تجنب التأثيرات السلبية على اقتصاد السياسات النقدية والمالية، و لتحقيق الاستقرار المالي يتطلب إجراءات فعالة ومنهجية وتخطيط لتنظيم النظام المالي وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المطلب الموالي.

1..محددات الاستقرار المالي:

يمكن تصنيف محددات الاستقرار المالي في ثلاثة مجموعات وهي[1]:

المجموعة الأولى: العوامل الكلية للاقتصاد

المحافظة على الاستقرار المالي تتطلب تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الملائمة لتأثر مؤسسات الائتمان بالتغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية الكلية فالبيئة السليمة للاقتصاد الكلي أحد أهم العناصر الأساسية للاستقرار المالي.

المجموعة الثانية: الجهاز الداخلي لتسيير المخاطر في المؤسسات المالية والأسواق

للحفاظ على الاستقرار المالي لا بد من توفير الإطار المؤسساتي والتنظيمي الملائم لتأطير كل من مستويات وطبيعة وإدارة المخاطر في المؤسسات التي يتكون منها.

[1]شقروش عبد القادر، **إشكالية تحرير حساب رأس المال وأثرها على الاستقرار المالي في الدول النامية** –حالة الجزائر–، مذكرة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015 –2016 ص ص 44–46.

المجموعة الثالثة: فعالية الجهاز التنظيمي والرقابة للمؤسسات المالية ولنظم الدفع

إن فعالية وكفاءة الإطار المؤسساتي وقدرة النظام على التكيف مع الابتكارات والتغيرات في البيئة تعتبر أيضا من الشروط اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي.

حيث يمكن تحديد محددات الاستقرار المالي في مؤشرات الحيطة الكلية وهي التمكن من رصد وتحليل سلامة الاستقرار المالي وتكشف وتقيم مدى سلامة النظام المالي ككل وتتكون من

*مؤشرات الحيطة الجزئية المجمعة بتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي

*مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل

عادة ما تحدث الأزمات المالية عندما تظهر علامات ضعف في المؤسسات المالية البنوك وتتعرض الاقتصاديات لصدمة

والجدول الموالي يوضح المؤشرات كالآتي:

الجدول رقم 01: مؤشرات الاستقرار المالي الحيطة الجزئية والكلية (مؤشرات السلامة الاحترازية الكلية).

مؤشرات الحيطة الجزئية	مؤشرات الاقتصاد الكلية
1-كفاية رأس المال: -نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر -التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال	**1-النمو الاقتصادي:** -مجموع معدلات النمو -تدهور القطاعات
2-جودة الأصول: • مؤشرات المؤسسة المقرضة: -تركيز الائتمان القطاعي -الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية -القروض الغير عاملة - القروض للمؤسسات العامة الخاسرة -مخاطر الأصول -الاقتراض المرتبط -مؤشرات الرفع المالي • مؤشرات المؤسسة المقترضة: -نسبة الدين إلى حقوق الملكية	**2-ميزان المدفوعات:** -عجز الحساب الجاري -كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي -الدين الخارجي

– ربحية الشركات –مديونية القطاع العائلي	
3–سلامة الإدارة: –معدلات الإنفاق –نسبة الإيرادات لكل موظف –التوسع في عدد المؤسسات المالية	**3–التضخم:** –عدم استقرار التضخم
4–الإيرادات والربحية : –العائد على الأصول –العائد على حقوق الملكية –معدلات الدخل والإنفاق –المؤشرات الهيكلية	**4–أسعار الفائدة والصرف:** –التذبذب في أسعار الفائدة الحقيقية المحلية –ضمانات سعر الصرف
5–السيولة: –تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية –التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك –الودائع بالنسبة لإجمالي النقدي –نسبة القروض إلى الودائع –هيكل استحقاق الأصول والخصوم –تدابير سيولة السوق الثانوية	**5–ازدهار الإقراض وأسعار الأصول:** –نوبات ازدهار الإقراض –نوبات ازدهار أسعار الأصول
6–الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق: –مخاطر سعر الفائدة مخاطر سعر الصرف الأجنبي –مخاطر أسعار الأسهم مخاطر أسعار السلع	**6–إطار العدوى:** –العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية –الآثار الجانبية للتجارة
7–مؤشرات خاصة بالسوق: –أسعار السوق للأدوات المالية –مؤشرات على العوائد المفرطة –تصنيف الائتمان هوامش العائد السيادي	**7–عوامل أخرى:** الإقراض والاستثمار الموجه –لجوء الحكومة للنظام المصرفي –التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد

المصدر: أمال بن الدين، **تحليل مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي** –دراسة تطبيقية–حالة الجزائر ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد02،2019، المجلد ،12 ص94.

2.التحديات التي تواجه الاستقرار المالي وآلية العمل لتحقيقه

إن تحقيق الاستقرار المالي يعتبر أمرا ضروري نظرا للعواقب الوخيمة الناتجة عن عدم الاستقرار فتزايد الازمات خلال السنوات الماضية أدى إلى افلاس عدد كبير من المصارف مما استوجب دراسة المخاطر والتحديات التي تواجه الاستقرار المالي والعمل على تطوير الادوات والمنهجيات وآليات العمل لتحقيقه.

1.2.التحديات التي تواجه الاستقرار المالي في المصارف :

يمكن حصر التحديات التي تواجه الاستقرار المالي في أربعة مجالات :

I. تراجع الشفافية: صحيح أن بعض المستثمرون في الأسواق المالية يقومون بتوزيع هذه المخاطر والبحث عن فرص لجمع الأموال ولكن هناك العديد من المعلومات المتعلقة بهذه الأنشطة لا تكون متاحة للمستثمرين وجهات الرقابة المصرفية يعتبر ذلك بسبب قيود الميزانية العمومية[1].

II. ديناميكية السوق: أثرت عولمة التمويل واعتماد الشركات والمؤسسات على التمويل المباشر لها تأثير كبير على ديناميكية السوق حيث إن تكاليف المعاملات قد انخفضت إلى أدنى حد وأصبح بالإمكان إجراء معاملات كثيرة في وقت قصير، ولكن يمكن أن يؤدي سلوك القطيع وعمليات البيع والشراء الضخمة إلى تفاقم حركات الأسعار وانتشار المشاكل للأسواق الأخرى إذ كثير ما يعتقد المستثمرون في الأسواق المالية أنه توجد أوجه تشابه بين الأسواق[2]

III. الخطر المعنوي: يجب على المستثمرون في الأسواق الخاصة أن يعتبروا أوجه الغموض الجديدة في ديناميكية السوق حافزاً لهم لعزل أنشطتهم وميزانيتهم عن المخاطر الناجمة عن التحركات الحادة في الأسعار والتغيرات في حجم السيولة في الأسواق في حين أن بعض أهم المشاركين في السوق يشكلون جانباً حيوياً في نظم الدفع الوطنية و الدولية ومن ثم السماح بإخفاقهم يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للنظام المالي ككل ولتفادي هذا الخطر عمد صناع السياسات إلى وضع شبكات أمان مالي لتوفير حماية للمودعين والمؤسسات المالية كتسهيلات للقروضوالأسواق غير أن افتراض تدخل القطاع العام لمنع وقوع الأزمات يضعف من الانضباط وفق شروط السوق ويخلق خطراً معنوياً حيث يضعف الحافز لدا المشاركين في السوق على توخي الحذر في تعاملاتهم.[3]

---

[1] غاري شيناسي، **الحفاظ على الاستقرار المالي**، قضايا اقتصادية ،العدد 26، صندوق النقد الدولي،سبتمبر2005،ص،ص3-4 بتاريخ2016/10/25

[2] عبد الرحمان بن شيخ، **اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العلمي الجديد**، مذكرة ماجستير ، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص69 .

[3] غازي شيناسي، مرجع سبق ذكره، ص.04

IV. المخاطر على النظام: إن المخاطر المحتملة على النظام المالي يمكن أن تنشأ إما داخلياً أو خارجياً الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات فالسلطات المالية قادرة على التأثير على حجم الاختلالات الداخلية واحتمالات وقوعها من خلال القيام بعمليات التنظيم والرقابة أو إدارة الأزمات بينما يصعب التحكم في الاضطرابات الخارجية إلا من خلال تطبيق سياسات اقتصادية كلية على فترات زمنية طويلة وغير محددة[1] .

2.2.آلية تحقيق الاستقرار المالي:

تبدأ عملية الاستقرار المالي بمراقبة تحليل شامل ومستمر للمخاطر المحتملة ونقاط الضعف في النظام المالي سواء كانت متعلقة بالمكونات الرئيسية للقطاع وجميع المؤسسات والأسواق المالية أو بنقاط الضعف المتعلقة بالبنية التحتية كنظم الدفع والتسوية؛ حيث إذا كان النظام ضمن نطاق مستقر وقد يضل مستقراً في المستقبل فإن السياسات الوقائية تكون قابلة للتطبيق بشكل أساسي لتنظيم الاستقرار بناءاً على ظروف السوق والإشراف والرقابة الرسميين عن طريق الانضباط، وإذا كان النظام المالي قريباً من النطاق المستقر فإن التطور يشير إلى أن اتجاه النظام يتجاوز حدود هذا النطاق أو أن التغيرات التي لها تأثير سلبي على النظام تحدث خارج النظام فيجب اتخاذ إجراءات علاجية لحماية استقرار النظام في ضل التطورات.

مرحلة تنفيذ الإجراءات العلاجية: وتعتبر أصعب مرحلة لتحقيق الاستقرار المالي لأنه عندما يتقرب النظام المالي حدود نطاق الاستقرار ولم تظهر نقاط ضعف القطاع بعد، يصعب تقييم المخاطر المحتملة لذلك يصبح تحديد الأدوية المعالجة أكثر صعوبة، لذا التعامل مع هذه المخاطر قد تؤثر السياسات على التنمية في هذه المرحلة أو يتم تصحيحها من خلال ممارسة الضغط المعنوي وتعزيز عملية الرقابة والإشراف، ومن اللازم تعزيز شبكة الأمان لمنع عمليات السحب واسعة النطاق من البنوك أو تصحيح سياسات الاقتصاد الكلي.

في حالة عدم الاستقرار سواء كان ذلك بسبب أزمة مالية خارجية أو أسباب داخلية تتعلق باختيار المكونات الرئيسية أو عدم قدرة البنية التحتية على ممارسة الأعمال التجارية، أو عدم قدرة القطاع المالي بأداء وظائفه، يلزم تدخل السلطات وبعد ذلك سيتم اعتماد سياسة قوية لحل الأزمة، كما ينبغي اتخاذ التدابير لاستعادة قدرة النظام وزيادة الثقة، قد تتخذ بعض السلطات تدابير يصعب تحديدها مسبقاً وغير مؤكدة عند حدوث أزمة في بعض الأحيان يتم الكشف عنها لأسباب إستراتجية على سبيل المثال مشاركة صانعوا السياسات في أزمة للحفاظ على

غموض بناء، أي أنهم لن يقدموا ضمانات مسبقة بشأن إمكانية التسجيل من أجل السداد أو تفعيل شبكة أمن مالي. أو ضخ

[1]عبد الرحمان بن مساعد، **اتجاهات وآليات الاستقرار المالي العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية**، مذكرة دكتوراه ،كلية علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر3، 2013-2014. ص ص 98، 99.

السيولة في المؤسسات أو على نطاق مالي أوسع أي نظام مالي واسع النطاق وتشجيع المشاركين في السوق على المخاطرة [1]

المبحث الثاني: قياس الاستقرار المالي وفق نموذج z-score.

يعتبر الاستقرار المالي من أهم المواضيع التي أصبحت في الوقت الراهن تسعى البنوك إلى تحقيقها والحفاظ عليها وذلك بالاعتماد على الطرق السليمة والصحيحة في أداء مهامها، كذلك أصبح الاستقرار المالي مطلبا وهدفا بالغ الأهمية للاقتصاديات المحلية والعالمية، حيث في ضل انتشار الأزمات المالية أصبحت المؤسسات المالية الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية بشكل خاص من خلال مقرراتها بازل01 وبازل02 وبازل03وأوراقها الإرشادية تلعب دورا مهمامن اجل تحقيق الاستقرار المالي على المستوى العالمي، وكذلك اعتمد العالم (المصارف العالمية) مع اتفاقية بازل03 على بعض نماذج قياس الاستقرار المالي مثل نموذج الإنذار المبكر z-score والذي يعتبر من أحدث النماذج المستخدمة لتقييم السلامة المالية للمصارف وكل هذه الجهود لتحقيق هدف الاستقرار المالي للمصارف الذي بدوره يقي من حدوث الأزمات المالية .

المطلب الأول: دور اتفاقيات بازل في تعزيز وتحقيق الاستقرار المالي

يعد القطاع المالي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية حيث يعتبر القطاع المصرفي لب النظام المالي نظراً لأهمية دوره في الاقتصاد، ولذلك يسعى لتحقيق وقياس الصلابة المالية للبنوك لتلافي مشاكل القطاع المصرفي المتجددة والمتعددة، وهذا لرفع الإطار التنظيمي إلى مستوى أحسن وإشراف مصرفي فعلي وفعال[2]، فبعد الحرب المالية العالمية جاءت معايير لجنة "بازل" 03 كردة فعل على إفلاس العديد من البنوك أي بعد ثبات فشل معايير " بازل02" ، حيث استوحت دول العالم من المعايير الدولية للجنة بازل المصرفية وإجراءات وترتيبات نقدية ووضعت قوانين احترازية من شأنها أن تضبط عمليات استخدام الموارد المالية المتوفرة، وتعزيز الصلابة والملاءة المصرفية لدى البنوك والحد من المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار وبالتالي التعثر والإفلاس

المصرفي، أي تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية أيا كان مصدرها[3].

---

[1] أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**،مرجع سبق ذكره ص47.

[2] د بريش عبد القادر، زهير غراية، **مقررات بازل03 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد00، 2015، ص108.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل03**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية،2013، ص314.

1.مفهوم المعايير الاحترازية وفقا لمقررات بازل:

تزامن نشوء القواعد الاحترازية مع ظهور الأزمات البنكية والمالية في الدول الصناعية الكبرى، فقد خلفت هذه الأزمات عدة آثار سلبية تفاوتت من بلد لآخر ما أدى إلى فرض ضرورة وجود قواعد ضمانات أطلق عليها بالمعايير الاحترازية[1] أو ما يسمى كذلك بقواعد الحيطة والحذر وهي عبارة عن قواعد للتسيير في المجال المصرفي تضعها السلطة النقدية للمصارف والتي على المؤسسات التي تتعاطىالائتمان احترامها من أجل ضمان سيولتها، وبالتالي ملاءتها اتجاه المودعين، حتى تخلق نوعا من الثقة[2].

2.العلاقة بين الاستقرار المالي المصرفي والمعايير الاحترازية للجنة بازل للرقابة المصرفية:

تعتمد بشكل كبير على متطلبات رأس المال، إذ تعتبر متطلبات رأس المال من أهم أدوات التنظيم الاحترازي، ومن أهم أدوات الوقائية التي تسمح بتحقيق استقرار النظام المصرفي على المستويين الكلي والجزئي، حيث اهتمت معايير بازل للرقابة المصرفية بالآثار الاقتصادية الجزئية لرأس المال المصرفي وتحديد اتجاهاته العامة كآلية من آليات التنظيم والاستقرار المصرفي، لهذا فالمصارف تسعى إلى احترام المستويات الدنيا من رأس المال الصرفي وفق متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، لما له من فوائد في حماية البنك من مخاطر الوقوع في الأزمات المصرفية.[3]

3.لمحة على اتفاقية "بازل01 " و"بازل 02"

أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية توصيات وقوانين هامة لتحقيق الاستقرار المصرفي والتي عرفت عدة تطورات بالانتقال مقررات 1988 (بازل01) وصولا لاتفاقية الجديدة لسنة 2010 وما تعرف (ببازل03)

1.3.اتفاقية بازل01:في عام 1988 وبعد العديد من الجهود والاجتماعات أقلت لجنة بازل للرقابة المصرفية مقررات لكفاية رأس المال حيث قدرت نسبة كفاية رأس المال حسب الاتفاقية ب08%، كما شرطت التطبيق التدريجي لها خلال الثلاث سنوات بدءاً من سنة 1990 والالتزام بتحقيقها بنهاية عام 1992[4]، وتضمنت اتفاقية بازل01 العديد من الجوانب أهمها[5]:

---

[1]سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد14، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة– الجزائر، 2014، ص40.

[2]سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 41

[3]محاضرات بوالكور نورالدين مرجع سابق، ص10

[4]عمار عريس، مجدوب بحوصي، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي**، مجلة البشائر الاقتصادية،المجلد03، العدد01، مارس2017، ص100.

[5]عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر،2001،ص100.

أ.التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف إلى احتساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية فقط وإهمال باقي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف

ب.تركيز الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: إذ أنه من غير الممكن أن يفوق معدل كفاية رأس المال لدى البنوك الحد الأدنى المقرر دون توفر المخصصات الكافية لذلك.

ت.تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: قامت الاتفاقية على تصنيف دول العالم من حيث مخاطرها الائتمانية إلى مجموعتين الدول المنخفضة المخاطر والدول ذات المخاطر العالية.

ث.وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: وذلك بتصنيف الأصول تبعا لمخاطرها

1.1.3. أسباب فشل اتفاقية بازل 01 في تحقيق الاستقرار المصرفي: تتمثل أهم أسباب فشل هذه الاتفاقية في تحقيق الاستقرار المصرفي[1]:

الاتفاقية جاءت لخدمة البنوك الرأسمالية: إذ أن معايير الاتفاقية جاءت لتلاءم عمل البنوك الكبيرة والتي تتوفر لديها الخبرات والتقنيات التي تمكنها من تطبيقها، أي عدم مراعاة أنشطة البنوك الصغيرة والحديثة النشأة ومن بينها البنوك الإسلامية وهذا يؤدي إلى منافسة غير عادلة في الجهاز المصرفي

التركيز على معالجة المخاطر الائتمانية: ركزت الاتفاقية على معالجة المخاطر الائتمانية ومع إهمال باقي المخاطر التي قد توجه البنوك، وبظهور مجموعة جديدة من المخاطر المالية عجز رأس مال البنك بموجب اتفاقية بازل01المصرفي على تحملها ومنه ثبت إخفاقها في معالجة المخاطر في الجهاز المصرفي.

التمييز بين دول العالم من حيث المخاطر الائتمانية: حيث قامت الاتفاقية على التمييز بين مجموعتين من الدول، كما أعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي دول العالم رغم إمكانية حمل هذه الدول للمخاطر.

التطورات المصرفية الحديثة: إذ أن معايير الاتفاقية لم تعد تستطيع مواكبة التطورات السريعة والمتزايدة في الجهاز المصرفي، وخاصة ظهور مخاطر مالية جديدة على مستوى البنوك بفعل ظهور الابتكارات المالية.

الاهتمام أكثر بمخاطر الدول: رغم أن الخطر الائتماني يرتبط بالعميل وليس الدولة، إل أن الاتفاقية ركزت على تحديد المخاطر الائتمانية للدولة أكثر منه من مخاطر العميل وإعطاءالأولوية للدول الصناعية على باقي دول العالم.

[1] عمار عريس، مجدوب بحوصي ، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي**، مرجع سابق ص111

عدم القدرة على التحديد الدقيق للمخاطر الائتمانية: حيث أن مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية قد لا يمكنها تقدير مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بشكل دقيق خاصة في اقتصاديات الدول الناشئة.

المبالغة في أوزان المخاطر الائتمانية لبعض الأصول: حيث نجد أن الاتفاقية تحولت كثيرا من استثمارات الأصول الثابتة وأعطتها وزنا كبيرا.

غياب الرقابة الإشرافية من قبل البنك المركزي:لعدم إتباع البنك المركزي لسياسات مصرفية موحدة وملزمة في تصنيف الأصول ذلك يساعد البنوك على عدم تكوين المخصصات الكافية مما يؤدي إلى تضخم الأرباح لزيادة الاحتياطات ومنه استنزاف البنك، إذ يتعين ضرورة متابعة الجهات الرقابية المدى كفاية المخصصات المكونة من قبل البنك، وهذا ما تداركته اللجنة في اتفاقية بازل02 ، بإدخال الرقابة الإشرافية

2.3.اتفاقية بازل02: نتيجة التطورات المصرفية السريعة ظهرت مخاطر لا يغطيها بازل01، وأصبحت الاتفاقية أقل إلزاما، وبعد التغييرات التي حدثت عليها أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في أفريل 2003 اتفاقية جديدة أطلقت عليها بازل02 والتي نصت على ثلاث ركائز أساسية لأجل فعالية الرقابة المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي المصرفي كما يلي[1]:

المتطلبات الدنيا لرأس المال: يستند معيار كفاية رأس المال حسب هذه الاتفاقية إلى مبدأ أن مستوى رأس مال البنك ينبغي أن يكون مرتبطا بالمخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

المراجعة الإشرافيةوالرقابية: تعد من الركائز المهمة التي تقوم عليها الاتفاقية الثانية لكفاية رأس المال، وذلك بالنظر إلى دورها في خلق نوع من التناسق بين كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي يواجهها البنك.

الانضباط السوقي: يهدف إلى تعزيز وتحسين مناخ الإفصاح والشفافية لدى البنوك.

1.2.3.أسباب فشل اتفاقية بازل 02 في تحقيق الاستقرار المالي: يمكن تلخيص أهمها في[2] :

-فرض ضغوط على البنوك لتدعيم مستويات رأسمالها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لاسيما مخاطر التشغيل.

- مواجهة الضغوط من اجل تطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر المالية والانتقال تدريجيا من أسلوب التقييم الائتماني الخارجي إلى أسلوب تقييم الائتمان الداخلي.

-انحياز معايير الاتفاقية بما يتوافق وتطلعات الدول الصناعية العشر.

[1]عمار عريس، مجدوب بحصوي، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي** ، مرجع سابق ص104

[2]عمار عريس، مجدوب بحصوي، نفس المرجع، ص104

-واجهت البنوك عقبات في استقطاب مصادر التمويل الدولية بسبب التصنيفات الائتمانية لبعض تلك المؤسسات.

3.3.اتفاقية بازل03: تعتبر بازل 03 أحد المعايير التنظيمية العالمية الجديدة التي تختص بكفاية رأس المال والسيولة المصرفية، حيث أقر أعضاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في 2010 باتفاقية بازل 03 ردا على أوجه القصور في التنظيم المالي الذي كشفت عنه الأزمة المالية العالمية، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة مجموعة شاملة من الإصلاحات التي تهف إلى تحسين الاستقرار المالي العالمي وتعزيز إدارة المخاطر والحوكمة وتقوية قدرة البنوك على إتباع مبدأ الشفافية والإفصاح[1]

1.3.3.اتفاقية بازل 03 وسبل تحقيق الاستقرار المالي: تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل03 إلى زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي وتحمل الخسائر والعمل على تحقيق الاستقرار المالي وتدعيم السلامة المالية للبنوك من خلال ما يلي[2]:

-**زيادة قدرة البنوك على امتصاص الصدمات:** أي زيادة رأس مال وسيولة البنك، حيث ألزمت بازل 03 بوضع برنامج شامل لاختبار ضغط خطر الطرف المقابل باستخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرتها على مواجهة المخاطر في ضل ظروف ضاغطة وقياس أثر ذلك على مؤشراتها المالية خاصة كفاية رأس المال والربحية.

-**تعزيز سيولة البنوك:** ويكون ذلك من خلال وضع نسبتين لقياس السيولة على المدى القصير والمتوسط والطويل ما يمكن من معالجة سبب الأزمة المالية 2008 ،إذ أن معظم البنوك أفلست بسبب النقص الحاد في متطلبات السيولة.

-**توسيع تغطية المخاطر وتحسين نوعية رأس مال البنك:**تحاول الاتفاقية الأخذ بعين الاعتبار كل المخاطر التي يمكن أن تلحق بالبنك أثناء أداء نشاطه بما فيها مخاطر الأطراف المقابلة في عقود المشتقات والتوريق، كما أن تطبيق الاتفاقية يؤدي إلى تحسين القدرة على استيعاب الخسائر وبالتالي متانة وصلابة البنوك في وجه الأزمات.

- **الحد من توسع منح القروض ومخاطرها:**إدخال بازل03 لنسبة الرافعة المالية سيؤدي إلى كبح التوسع الجامح في القروض المصرفية و الذي كان له الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص

الخسائر،حيث عمدت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفها من أجل زيادة أثر الرفع المالي.

[1] مها نظير محمود سعد، **تحديث القطاع المصرفي في ظل بازل 02 و03** ،-دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية - المعهد المصرفي المصري ، مصر ،2012، ص80

[2]عمار عريس، مجدوب بحصوي، مرجع سابق ص104

- **التقليل من المخاطر النظامية:** تحاول السياسات الكلية للاتفاقية جعل الاقتصاديات أقل حساسية اتجاه المخاطر وذلك من خلال تقديمها لنسبة الرافعة المالية والتي تساعد على احتواء ضغط من على أساس المخاطر الشرط وتدابير لرفع مستويات رأس المال البنوك في الأوقات الجيدة (الرواج)، والتي يمكن سحبها في فترات الإجهادالانكماشللحد من تقلبات الدورة الاقتصادية، كذلك توفير نسب عالية من رأس مال لاستيعاب أنواع الخسائر المرتبطة بالأزمات مماثلة لتلك التي شهدت في الأزمة المالية 2008.

المطلب الثاني: نموذج z-score لقياس الاستقرار المالي.

يعتبر الاستقرار المالي الركيزة الأساسية لأي عملية نمو اقتصادي، لذلك وضع العديد من المؤشرات التي تقيس درجة الاستقرار المالي في المصارف، وتكون بمثابة جهاز إنذار مبكر لمسئولي المصارف والمؤسسات المالية ككل، ويعتبر z-score من بين أحدث النماذج المستخدمة لتقييم السلامة المالية للمصارف.

.مدخل لنموذج z-score:

يعد الحفاظ على الاستقرار المالي أمرًا بالغ الأهمية لدفع النمو الاقتصادي، ويلعب استقرار القطاع المصرفي دورًا حيويًا في ضمان الاستقرار العام للنظام المالي والاقتصاد ككل. إن الترابط بين البنوك بسبب العولمة المالية يعني أن أي خلل في مؤسسة واحدة يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من ردود الفعل للأزمات المالية والاقتصادية. ولمنع مثل هذه السيناريوهات، تم تطوير نماذج مختلفة لتقييم استقرار البنوك، لتكون بمثابة أنظمة إنذار مبكر تدفع مسئولي البنوك والسلطات التنظيمية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية إذا كانت المؤشرات تشير إلى مخاطر محتملة. ومن المهم معالجة هذه القضايا على وجه السرعة، لأن الإعسار المالي يشكل تهديداً أعظم وأكثر خطورة من أزمة السيولة، أصبح نموذج Z-score أحد أحدث الأساليب المستخدمة لتقييم الاستقرار المالي للبنوك. ويأخذ هذا النموذج في الاعتبار مؤشرين حاسمين: أن أصول البنك أقل من التزاماته، مما يدل على الإفلاس الوشيك، وأزمة السيولة، التي تعيق قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته[1].

1.تعريف نموذج z-score لقياس الاستقرار المالي:

هو مؤشر مركب يستخدم لقياس الاستقرار المالي في المصارف فهو بمثابة جهاز إنذار مبكر، يندر القائمين على المصارف بضرورة اتخاذ خطوات تصحيحية، يعتبر من أحدث المنهجيات المستخدمة لتقييم السلامة المالية للمصارف ويعكس عدد وحدات الانحراف المعياري التي بموجبها ستنخفض الربحية ورأس المال، قبل أن يتم استنفاد رأس المال المصرفي ، يزداد المؤشر مع زيادة هذا المؤشر عن طريق إضافة متوسط العائد على حجم

[1]سعيداني أميرة ،بيراز نوال، **قياس الاستقرار المالي فيـالمصارف الإسلامية** باستخدام نموذج z-score –،دراسة حالة مصرف الشارقة الإسلامي– مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجاد10 ، العدد01، جوان2023 ص488

الأصول"ROA" إلى نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول E/A وقسمة الناتج على الانحراف المعياري للعائد على الأصول "ROA" لخمسة سنوات على الأقل[1]

$$z-\text{score} = \frac{\mu(ROA) + (\frac{E}{A})}{\delta ROA}$$

حيث أن[2] :

ROA: العائد على الأصول

$$ROA = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الأصول}} \times 100$$

حساب صافي الربح يكون من خلال العلاقة التالية:

$$\text{صافي الربح} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{العائد على حقوق الملكية}} \times 100$$

E/A: نسبة حقوق الملكية في المصرف على نسبة إجمالي الأصول (الرافعة المالية).

δ(ROA): الانحراف المعياري للعائد على الأصول

$$\sigma ROA = \sqrt{\frac{\overline{(ROA - ROA)^2}}{n}}$$

μ(ROA) :متوسط العائد على الأصول

يشير مؤشر z−score بطريقة أكثر اختصارا إلى أن عدد الانحرافات المعيارية في عوائد موجودات المصرف يجب أن تقل بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنفد حقوق الملكية ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية أي وقوعه في حالة التعثر المالي فمؤشر z−score يقيس مدى استقرار البنك فكلما كانت قيمته

[1] فريدة تلي، **استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية**–دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي– مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ،بسكرة2018، ص ،ص112.113

[2] محاضرات بوالكورنور الدين، **التقنيات الكمية المستخدمة في إدارة المخاطر المصرفية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 20أوت1955،بسكيكدة .

كبيرة دل على أن احتمالية تعرض البنك للتعثر والفشل المالي أقل وإلى أنه أكثر استقراراً، يطبق في البنوك التجارية حيث يزداد مع زيادة مستوى الربحية ورأس المال في حين ينخفض إدا كان هناك عدم استقرار في العوائد[1]

2.أهمية مؤشر z-score: تتمثل أهمية z-score في:

– يعتبر المحافظة على الاستقرار المالي الدور الأساسي لأي مؤسسة مالية وهنا يكمن دور مؤشر z-score فهو يقيس مدى استقرار البنوك و احتمالية فشلها

–نموذج z-score من شأنه أن يعمل على إعداد القطاع المالي لاستيعاب وامتصاص الاضطرابات المالية و تجنب الوقوع في الإفلاس[2]

– يعتبر نموذج z-score طريقة موضوعية تستعمل لقياس الصلابة المالية لمختلف المؤسسات المالية ذلك لأنها تركز على مخاطر عدم الملاءة، أي لجوء البنك إلى استنزاف رأس المال والاحتياطات. وتستعمل الدالة-z score بالنسبة للبنوك التي تتبع إستراتيجية مخاطر مرتفعة/عائد مرتفع، والتي تتبع أيضاإستراتيجية مخاطر منخفضة/عائد متوالي، شريطة أن تكون تلك الاستراتيجيات تؤدي إلى نفس العوائد المعدلة حسب المخاطر إذا اختارت مؤسسة إستراتيجية عوائد منخفضة معدلة حسب المخاطر، فإنها ستتحصل على نفس z-score أو يمكن أن ترتفع هذه القيمة إذا ارتفع رأس مالها. في هذا المعنى، توفر z-scoreنتيجةمقياسا موضوعيا للسلامة كون هذه الأخيرة مرتبطة بالعائد ورأس المال.[3]

– يعد مؤشر z-score متغير أساسي تابع لعدة متغيرات مستقلة لقياس احتمال تعرض البنك الواحد لخطر الإفلاس وقياس استقرار وسلامة البنك والتنبؤ بإمكانية تعرض البنك للإفلاس خلال سنتين، ومع كثرة الاستخدام اكتسب هذا النموذج مصداقية في مجال السلامة المالية للمصارف[4].

–يساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح مع توجيه الانتباه للمخاطر النظامية التي قد يتعرض لها النظام المالي ككل. [5]

---

[1]بوالكور نور الدين ، مرجع سابق.

[2]من إعداد الطالبة اعتماداً على محاظرات بوالكور نور الدين، **التقنيات الكمية المستخدمة في غدارة المخاطر المصرفية**، مرجع سابق.

[3]ناصر دادي عدون، حمزة عمي سعيد، **الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه** –دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستخدام نموذج z-score – ص ص 24-25

[4]علي محبوب، علي سنوسي، **قياس المخاطر التشغيلية في البنوك** –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية باستخدام نموذج z-score لقياس الاستقرار المالي – مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد06،العدد03،جانفي 2020 ص414

[5]رامي يوسف عبيد،**مؤشر الاستقرار المالي**،الدائرة الاقتصادية يناير2020 صندوق النقد العربي ص2، تم الدخول بتاريخ 20.04.2024 على الساعة 15.00، متاح على موقع:

3.أهداف نموذج z-score:

لمؤشر الاستقرار المالي z-score العديد من الأهداف ومن بين أهم هذه الأهداف[1]:

-الموضوعية حيث يسمح أن تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي مبنية على مقاييس كمية وموضوعية.

- يساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح مقارنة الأداء المالي داخليا أي داخل المؤسسة وخارجيا مع المؤسسات المالية والاقتصاد بشكل عام.

- مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن.

- يعكس ويحدد درجة المخاطر أو التقلبات في النظام المالي.

- يعد z-score أداة تعكس أهم التطورات في القطاع المالي ومستوى المخاطر المحتملة.

- قياس مدى استقرار البنك وقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية.

4.أهمية نموذج z-score في قياس الاستقرار المالي

- يعتبر الاستقرار المالي الركيزة الأساسية لعملية النمو الاقتصادي ويساهم القطاع المصرفي بشكل أساسي في هذا النمو، وعليه فضمان استقرار هذا النظام يضمن استقرار الاقتصاد بشكل عام وأي تعثر في بنك واحد قد يؤدي إلى صدمات قد تؤدي إلى وقوع أزمات مالية لدلك تم وضع العديد من المؤشرات التي تقيس درجة الاستقرار المالي في البنوك ومن بين أكثر و أحدث المؤشرات المستخدمة هو مؤشر z-score ويفسر الاستخدام الواسع لهذا المؤشر لبساطة حسابه نسبياً، وعدم تطلبه إلا معلومات محاسبية، وإمكانية تطبيقه على كل المؤسسات المالية والمحاسبية[2].

-يعتبر كذلك نموذجz-score من أهم الأساليب استخداماً لقياس الاستقرار المالي على مستوى المصرف الواحد والنظام المصرفي ككل وذلك باعتباره نموذج يركز على الملاءة ومدى استنزاف رأس المال داخل البنك.

-استقرار النظام المصرفي يعني بطبيعته استقرار النظام المالي ومنه الاقتصاد عموماً لأن أي هزة في أحد المصارف سيؤولإلىوقوعفيضغوط مالية واقتصادية متسلسلة بسبب الترابط المالي الكبير بينها الناتج عن العولمة

---

https://www.amf.org.ae/ar/node/1054

[1]رامي يوسف عبيد ،المرجع نفسه، ص4

https://www.amf.org.ae/ar/node/1054

[2]دردور أسماء، خوالدي سليمة، **قياس الاستقرار والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر z-score** للفترة 2008-2018 ، مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد19، العدد02، ديسمبر 2020، ص50.

المالية لذلك تم تبني العديد من النماذج التي تقيس درجة استقرار المصارف ومن أهمها نموذج z-score لقياس الاستقرار المالي الذي كان له دور فعال في تحقيق الاستقرار المالي وبالتالي استقرار ونمو اقتصادي[1]

المال والاحتياطات قبل الإفلاس[2] ويعتبر كذلك نموذجا للتنبؤ وقياس الاستقرار المالي بدقة وتميز حيث يعطي نتائج عالية الدقة في حالة احتمال إفلاس المصارف[3]

-نموذج z-score يرتفع مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال في حين أنه ينخفض حين يكون عدم استقرار في العوائد أي يظهر من خلال ارتفاع قيمة الانحراف المعياري للعائد على الأصول وكلما كانت القيمة أعلى فإنه ما يعكس هو أقرب إلى احتمالات الاستقرار المالي وأبعد من احتمالات الفشل والتعثر المالي.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة محلية-عربية-.

الدراسة الأولى:

دراسة ناصر دادي عدون وحمزة عمي سعيد الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقهباستخدام نموذج z-score

هدفت الدراسة إلى: إبراز أهم الآليات المقترحة لتحقيق الاستقرار المصرفيومحاولة تقييم دور رأس المال في تعزيز هذا الاستقرار

استنتج الباحث بعد انجازه لهذه الدراسة أنه: إن تحقيق الاستقرار المصرفي ضروري نظرا للآثار السلبية الناتجة من عدم الاستقرار، ومع انه لم يتم تحديد الجهة المسئولة عن تحقيقه إلا أن البنك المركزي يتوفر على الأدوات والآليات التي تجعله مؤهلا لتحقيقه وكذل اعتبار طريقة z-Score من الطرق الأكثر استعمالا لقياس استقرار المؤسسات المصرفية الفردية، لتركيزها على مخاطر عدم الملاءة ولجوء البنك إلى استنزاف رأس المال والاحتياطات قبل الإفلاس، كما تربط هذا الاحتمال إلى جانب رأس المال بالمخاطرة التي يعاني منها البنك والعوائد التي يحققها

الدراسة الثانية:

دراسة حنان شاوي، زهير بن دعاس، قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج z-score، ورقة بحثية لمجلة المعارف، المجلد17، العدد01،جوان2022.

---

[1]سعيداني أميرة ،بيراز نوال مرجع سبق ذكره، ص488.

[2]حنان شاوي،زهير بن دعاس، **قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج z-score**، مجلة معارف، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022، ص 292.

[3]سعيداني أميرة ،بيراز نوال، مرجع سبق ذكره، ص499.

هدفت الدراسة إلى:محاولة قياس الاستقرار المالي في المصارف الجزائرية باستخدام نموذجz-score خلال الفترة 2002-2017

استنتج الباحث بعد انجازه لهذه الدراسة أن: إلى أن البنوك الجزائرية في عمومها غير معسرة وتتمتع باستقرار مالي نسبي كما أنه لا توجد فروق كبيرة بين درجة استقرار البنوك العامة والخاصة

- **الدراسة الثالثة:**

دراسة تلي فريدة استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية-دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي- مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ،بسكرة2018

هدفت الدراسة إلى: فتح مجال إدارة المخاطر المصرفية مجالات واسعة للبحث العلمي، منها إدارة المخاطر المصرفيةو كيفية تطبيق الأساليب الكمية لقياسها.

استنتج الباحث بعد انجازه لهذه الدراسة أن: يعد نموذج z-score نموذج للتنبؤ متميزحيث يعطي نتائج عالية الدقة في احتمال إفلاس المصارف، بالإضافة إلى اعتماد مؤشري الاستقرار والسلامة المالية كمؤشرين رئيسين لقياس درجة الاستقرار والسلامة المالية للمصارف الإسلامية لأنهما يشكلان بديلاً أكثر موضوعية للحساب في المصارف الإسلامية من المؤشر التقليدي.

إن النموذج الكمي z-score للاستقرار والسلامة المالية المطبق في المصارف التقليديةلا يمكن تطبيق صيغته التقليدية على المصارف الإسلاميةلأنه لن يراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، لذا وجب تعديل الصيغة التقليدية له حسب العمل المصرفي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية-عربية-.

- **الدراسة الأولى:**

دراسة أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه –صندوق النقد العربي-2014

هدفت الدراسة إلى: دراسة موضوع الاستقرار المالي و سبل تحقيقه وكذلك المخاطر التي تلحق بالقطاع المالي و الحقيقي عند حدوث الأزمات في ضل غياب الاستقرار المالي.

استنتج الباحث بعد انجازه لهذه الدراسة أنه: تعتبر عملية تحقيق الاستقرار المالي عملية مستمرة، حيث يلزم الاهتمام بها والعمل على إنجازها في الظروف العادية والتي يعمل فيها القطاع المالي بكفاءة حيث يلزم قيام السلطات المالية المعنية باتخاذ تدابير وقائية تعزز من قدرة القطاع المالي على مواجهة تداعيات الأزمات حال حدوثها والاستمرار في القيام بوظيفته الأساسية المتمثلة في الوساطة المالية بكفاءة أثناء وبعد وقوع الأزمات و كذلك

بوجود علاقة ارتباط قوية بين المكونات الأساسية للقطاع المالي، وأهمية القطاع المالي في دعم النشاط الاقتصادي حيث يتولى توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية الممكنة بل والعمل على خلق فرص استثمارية جديدة وتوجيه هذه الموارد إليها ومن ثم فإن كفاءته في تخصيص الموارد المالية بما يخدم الخطط الاقتصادية التنموية يعد من أهم محددات تحقيق النمو الاقتصادي.

- **الدراسة الثانية:**

هوازن تحسين توفيق، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، للفترة من 2006 إلى 2010، دراسة لمجلة جامعة زاخر،العراق، المجلد،03 العدد،02 بأيار، 2015.

هدفت الدراسة إلى:قياس مدى استقرار المصارف التجارية والمسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك من خلال التقارير السنوية للمصارف المبحوثة من عام 2006 إلى 2010 بالإضافة إلى معرفة قدرة أنموذج z-scoreعلى إعطاء صورة متكاملة عن الاستقرار المالي المصرفي

استنتج الباحث بعد انجازه لهذه الدراسة أن:يعتبر الاستقرار المالي في الأنظمة المصرفية توظيف الأموال بمهامها الصحيحة في الائتمان المصرفي وتحقيق الربحية للمالكين وتجنب مخاطر العسر المالي والإفلاس، وتبين من خلال نتائج الدراسة أن لا يوجد فرق بين المصارف الكبيرة والمصارف الصغيرة من حيث الاستقرار المالي في البيئة المالية والمصرفية.

- **الدراسة الثالثة:**

نرمين الحموي، مدى ملائمة نموذج z-score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد38،العدد2016،01

هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة مدى ملائمة مؤشرz-score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة

استنتج الباحث بعد انجازه لهذه الدراسة أن: جميع المصارف السورية التقليدية الخاصة تتمتع باستقرار مالي وبوجود علاقة طردية بين مؤشر الاستقرار z-score والقيمة الدفترية للأسهم وكذلك بعدم وجود علاقة معنوية بين z-score وكل مؤشرات الأداء المصرفي الأساسية.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والقيمة المضافة

بعد التطرق لمختلف الدراسات السابقة المحلية والوطنية التي لها صلة بموضوع الدراسة سوف تتم المقارنة بينهم ثم إعطاء القيمة المضافة من هذه الدراسة:

أولا: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية.

سأحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أوجه التشابه والاختلاف من خلال المقارنة بين دراستي الحالية والدراسات السابقة كما يلي:

1) أوجه التشابه: للدراسات السابقة والدراسة الحالية أوجه تشابه عديدة نذكر منها:

تناولت بعض هذه الدراسات نفس المتغيرين الرئيسيين وهما الاستقرار المالي ونموذج قياس الاستقرار المالي نموذج z-score والعلاقة التي تجمعهما، كما تشابهت الدراسات في التركيز على أهمية وأهداف الاستقرار المالي، آلية تحقيقه والمعيقات التي يمكن أن تسبب في حدوث الأزمات والوقوع في حالات التعثر والإفلاس المصرفي، وكذلك تتشابه من حيث الهدف مع بعض الدراسات السابقة فهدف البعض إلى قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية من خلال نموذج z-score، ومن حيث النتائج حيث توصلت الدراسات السابقة إلى أن البنوك الجزائرية في عمومها غير معسرة وتتمتع باستقرار مالي نسبي كما أنه لا توجد فروق كبيرة بين درجة استقرار البنوك العامة والخاصة وهذا ما تشابهت به دراستنا الحالية كذلك أي تشابهت في أهم النتائج المتوصل إليها.

2) أوجه الاختلاف: اختلفت الدراسات السابقة والدراسة الحالية فيما يلي:

اعتمدت بعض الدراسات استخدام نموذج z-score لألتمان لقياس الاستقرار المالي بينما الدراسة الحالية فاعتمدت مؤشر قياس الاستقرار المالي z-score ورغم تشابه أسماء النماذج إلى أن طريقة القياس تختلف من نموذج لآخر، واختلفت كذلك من حيث حيز الدراسة، فالدراسة الحالية درست الاستقرار المالي من خلال التقارير المالية الرسمية للبنك المركزي الجزائري وركزت على القطاع المصرفي ككل من المصارف العمومية إلى المصارف الخاصة، في حين الدراسات الأخرى فدرست مقارنة الاستقرار المالي بين بنكين باستخدامها لنموذج z-score وأخرى للمصارف الإسلامية فقط، وكذلك في المدة الزمنية للدراسة فدراستنا تعتبر كأحدث دراسة لتناولها العشر سنوات الأخيرة من 2012 إلى 2022 وكذلك فدراستنا قدمت تقييما وتحليلاً مفصلاً لصلابة مؤشرات الصلابة والسلامة المصرفية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، وأخيرا من حيث النتائج وبعد قياس الاستقرار المالي للقطاع المصرفي وجدنا أنه هنالك تفاوت طفيف بين المصارف العامةوالخاصة في السنوات (2012-2022)، وهيمنة المصارف العمومية على القطاع المصرفي الجزائري رغم قلة عددها إلا أنه هنالك تفاوت طفيف من حيث الاستقرار، وبذلك نستنتج أن المصارف الخاصة عملت على تحسين صلابتها المالية خلال السنوات الأخيرة بإعطاء أهمية كبيرة لتقييم أدائها المصرفي والرقابة المستمرة على كل عملياتها المصرفية.

ثانيا: القيمة المضافة.

تأتي هذه الدراسة استكمالا للدراسات السابقة، نظراً لأهمية موضوع الاستقرار المالي وكيفية قياسه باستخدام نموذج z-score في المصارف الجزائرية، حيث أن أغلبية الدراسات سعت لتقديم مفهوم عام خاصة لنموذج z-score بينما الدراسة المقدمة فقد أعطينا الماهية الكلية، إضافة إلى دراسة النظام المصرفي ككل من المصارف العمومية والخاصة إلى القطاع المصرفي وفقاً لما هو متاح من التقارير المالية الموجودة في الموقع الرسمي لبنك الجزائر، بالإضافة للإلمام بآثار اتفاقية بازل03 في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر مع تقديم تحليل لمؤشرات الصلابة المالية، ودراسة سنة 2020 باعتبارها أكثر سنة وقعت فيها تغيرات اقتصادية، اجتماعية، بسبب أزمة كورونا ودراستنا لإحصائيات هذه السنة ولمدى استقرار القطاع المصرفي الجزائري خلالها.

خلاصة الفصل الأول:

قمنا باستعراض مختلف المفاهيم الأساسية حول الاستقرار المالي ومؤشرات قياسه، من خلال التطرق إلى تعريف الاستقرار المالي والذي يعني هو القدرة على مواجهة الاضطرابات والأزمات التي يمكن التعرض لها والعمل على تقوية جميع عناصر ومكونات النظام والعمل المالي وضمان استقرارها و الاستمرار في أداء المهام المخولة لها دون الحاجة إلى مساعدات خارجية، وكذلك إلى أهمية الاستقرار المالي التي تسعى إلى الوقاية من خطر الإفلاس والوقوع في الأزمات، وكذلك للأهداف من الذي يهدف للوصول إلى قطاع مالي فعال يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وكذلك معايير وآلية تحقيقه بشكل دقيق وفعال.

كذلك تم التطرق إلى نموذج z-score الذي تساعد على معرفة مدى تعرض المصارف لخطر العسر أو الفشل المالي بالدرجة الأولى، وكذلك لقياس مدى قدرة البنك على مواجهته للأزمات، حيث هناك علاقة متبادلة وتفاعل بين الاستقرار المالي ونموذج z-score، أي أنه كلما كانت قيم مؤشر z-score مرتفعة فان البنك مستقر ماليا وبعيد عن حالات التعثر والإفلاس المصرفي، وكلما كانت قيم مؤشر الاستقرار المالي منخفضة فإن البنك في خطر التعثر والإفلاس المصرفي ولا يمكنه الوفاء بالتزاماته المالية.

الفصل الثاني: قياس الاستقرار المالي للبنوك الجزائرية باستخدام نموذج Z-Score.

تمهيد:

يتحقق دور الاستقرار المالي عندما يتمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرف بشكل خاص من أداء دوره الأساسي في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية، حيث اكتسب الاستقرار المالي أهمية كبيرة في القطاع المصرفي خاصة بالفترة الأخيرة التي شهد فيها العالم انهيار وإفلاس الكثير من المصارف، أي ضعف النظام المالي يمكن أن يكون له عواقب اقتصادية كبيرة تتراوح من ظهور آثار عدم الاستقرار إلى تفاقم الأزمات، وبالتالي أثار كبيرة على المجال المالي وكذلك على الاقتصاد.

وكما تناولنا في الفصل الأوّل حاولت المصارف تعزيز منشئاها المالية واستخدامها لمزيد من أساليب التنبؤ بالمخاطر والتعثر المالي، والسعي من أجل الحفاظ على استقرارها المالي فتوجهت للأساليب الكمية لما لها من مصداقية وموضوعية، ومن أهمها نموذج Z-Score لقياس السلامة المالية وتركيزه بشكل رئيسي على خطر إعسار المصرف، وفي هذا الفصل سنحاول إسقاط ذلك على المصارف الجزائرية (بنك الجزائر) من خلال قياس درجة استقرارها الكلي وما مدى صلابة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الأوّل: تقييم الصلابة المصرفية في الجزائر

يواجه النظام المصرفي الجزائري مخاطر متعددة تهدد استقراره، فبالإضافة إلى خصوصيته والمراحل التي مرّ بها خلال العقد ونصف من الزمن منذ 1988 وتدهور الاقتصاد والأزمات التي أثرت بشكل مباشر على أداء البنوك وخاصة أزمة المديونية؛ حيث اعتبرت مقررات لجنة بازل من أهم الاقتراحات الحالية لتعزيزه، سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على آثار بازل03 في تحقيق الاستقرار المالي للمنظومة المصرفية الجزائرية؛ وكذلك سيتم دراسة وقياس الصلابةالمصرفية لاعتبارها خطوة مهمة لتلافي مشاكل القطاع المصرفي المتعددة والمتجددة.

المطلب الأول:آثار بازل03 ودور مؤشرات الصلابة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر

نظراً لأهمية بازل03 وآثارها على تحقيق الاستقرار المالي للمصارف ولأهمية تقييم حالة القطاع المالي لمواجهة المخاطر وإفادة حالات التعثر والإفلاس التي بطبيعتها تؤدي إلى تفاقم الأزمات المالية، يعمل البنك المركزي الجزائري وكل القطاع المصرفي على إعداد وتطوير مؤشرات الصلابة المالية حيث أنها تشكل بمختلف متغيراتها جانباً مهماً في قياس الاستقرار المالي، لاهتمامه أساسا بتقييم الأداء على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية، وتحديد نقاط الضعف والقوة لديها لمواجهة المخاطر ولضمان سلامتها ونذكر بعضا من آثار بازل 03 في تحقيق الاستقرار المالي للمنظومة المصرفية الجزائرية ودور مؤشرات الصلابة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في ما يلي:

1. آثار اتفاقية بازل03 في تحقيق الاستقرار المالي للمنظومة المصرفية الجزائرية:

يمكن حصر أهم الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية بازل03 على النظام المصرفي الجزائري في النقاط التالية[1]:

بعد التأخر في تطبيق اتفاقية بازل01 ومن ثم بازل02 يعني أن البنوك الجزائرية لم تطبق بعد المعايير والتقنيات المتضمنة فيها، وبالتالي ستجد عراقيل وصعوبات للتعامل معها، عكس المصارف الخاصة لأن أغلبيتها فروع لبنوك أجنبية طبقت بنود اتفاقية بازل02 أي سيكون الوضع أحسن وأكثر استقرارا؛ وستستفيد من خبرتها.

البنوك الجزائرية سوف تكون بحاجة لرؤوس أموال إضافية للمحافظة على استقرارها ، بعد إعادة تعريف رأس المال وفق اتفاقية بازل03علما أن هناك فارق بين رؤوس أموال البنوك العمومية والخاصة؛ وإذا كانت هذه الأخيرة تتوقف قدرتها على زيادة رأس المالعلى ما ستخصصه لها بنوكها الأم لتحافظ على استقرارها ، فإن البنوك العمومية سيقع

[1] حياة نجار، **اتفاقية بازل03 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13،2013،ص ص ص290، 292،291

عبء زيادة رأس مالهاعلى الخزينة العمومية للدولة الجزائرية، وهذا ناتج عن تسليم المستوى المقبول لكفاية رأس المال البنوك الجزائرية، تطبيق بازل03 سيخفض نسبة كفاية رأس المال الكلية، ولكن درجة الانخفاض ستكون البنوك العمومية أكبر من البنوك الخاصة .

تطبيق اتفاقية بازل03 على المصارف الجزائرية،خاصة تصميم نظام الرقابة الداخليوتطويرإدارة المخاطر بالبنوك، سيدني نسبة الديون المتعثرة. هذه النسبة، وإن كانت تتأثر بوترية النشاط الاقتصادي؛ حيث أن احتمالات عدم سداد القروض تزداد مع تراجع النشاط الاقتصادي للدولة أي وقوع خطر أللاستقرار والتعثر وبالتالي الإفلاس.

إن تطبيق باز03 لن يكون له أثر كبير على تغير نمط نشاط البنوك الجزائرية ،فهيلا تتعامل في الابتكاراتالمالية،كما أن تعاملاتها في السوق الماليمحدودة لغياب سوق مالي نشط وفعال وكذلك لغياب المنافسة بين المصارف وهذا يعني أنها ستحافظ على استقرارها.

مما تقدم نستنتج أن خصائص النظام المصارف الجزائري ,تجعله لا يتأثر بشكل سلبي وكبير باتفاقية بازل03 ،إلا أنه يمكن للنظام المصرفي الجزائري أن يستغل فرصة تطبيقها للخروج من دائرة التخلف ويساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية باغتنام هذه الفرصة لتطوير أساليب ونظم عمله.

أخذت الجزائر بمعايير لجنة بازل بمقتضى القانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض لتليه سلسلة من التعديلات والتنظيمات والتي أجبرت البنوك على احترام المعايير الاحترازية التي جاءت بها لجنة بازل

وأخيراً من المتوقع أن لا يؤثر تطبيق بازل03 بشكل سلبي على النظام المصرفي الجزائري وذاك راجع لما يلي[1]:

-سيطرة الدولة عليه، ومنه فنشاط الإقراض لن يتأثر لأن القروض تمنح بقرارات إدارية في البنوك العمومية.

-الجهاز المصرفي الجزائري يعرف فائضا في السيولة، ومنه فلن يعاني أزمة سيولة على المدى القصير والمتوسط.

-الرافعة المالية في البنوك الجزائرية منخفضة مقارنة مع توصيات بازل03، زمنه لن يكون هناك أثر سلبي على حجم القروض الممنوحة من طرف القطاع المصرفي الجزائري.

[1] حياة نجار، **اتفاقية بازل03 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مرجع سابق ص295

2. **دور مؤشرات الصلابة المالية في تحقيق الاستقرار المالي:** يتمثل دور مؤشرات الصلابة المالية في تحقيق الاستقرار المصرفي في:

أ. **مؤشرات الصلابة المالية المتعلقة بالسيولة والملاءة:** تختلف مؤشرات السيولة على حسب الغرض منها ونذكر أهمها:

- **الملاءة أو ما يسمى بكفاية رأس المال:** يسمح للبنوك بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أي أزمات أو خسائر مستقبلية ويعتبر العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر وهو يعتبر معياراً دوليا يدل على متانة المركز المالي للبنك وقدرته على تحمل الصدمات المالية ومن ثم امتصاص الخسائر وبالتالي تحقيق الاستقرار، أصبحت نسبة الملاءة تقدر ب 10.5% وتدر الإشارة أنه كلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كلما كان لها تأثير ايجابي على الاستقرار المالي مما يعني أن كفاية رأس المال بالنسبة للبنك تساهم في تحقيق الاستقرار المالي.
- **السيولة:** يعتبر عنصر السيولة عنصراً مهماً من الناحية العملية في التعامل مع المودعين فهي تساعد على تحديد قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية ومن خلال الجدول رقم 03 الذي يظهر لنا حصص البنوك من إجمالي القروض والجدول رقم 04 الذي يظهر حصص البنوك من إجمالي الودائع خلال السنوات الخمس الأخيرة 2018-2022 يظهر أنه هنالك تحسن واضح في تطور حجم السيولة طول فترة الدراسة ويرجع ذلك إلى أن نسبة زيادة حجم الودائع في البنوك مرتفعة مقارنة مع القروض الموزعة، وتجدر الإشارة أن مؤشرات السيولة تعبر على أنها عنصر أمان الودائع[1] مما يعني أنه كلما توفرت السيولة كلما نقصت المخاطرة لدى البنوك أي تأثر الاقتصاد المالي إيجابا.
- **جودة الأصول:** وتشمل عدة نسب تمثل مقياساً لمخاطر القرض وتعكس هذه النسبة قدرة البنك على تحويل الأصول إلى سيولة حيث يعتبر مؤشر جودة الأصول دو أهمية خاصة في تقييم الصلابة المالية للمصرف وبدوره تحقيق الاستقرار المالي لأنه الجزء الحاسم في نشاط البنك فحيازة أصول جدية يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل

[1] أمال بن الدين، عبد القادر مطاي، **تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي** دراسة تطبيقيه –حالة الجزائر– مجلة العلوم الاقتصادية و والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12،العدد02، الشلف،19.12.2019، ص102.

للسيولة والتالي اتسام بالصلابة المالية أي كلما كان مؤشر جودة الأصول (نسبة تغطية القروض) مرتفعة كلما دل ذلك على مستوى جيد من الاستقرار المالي والعكس في حالة (الديون) أي كلما كانت نسبة الديون منخفضة كلما دل ذلك على تحسن الاستقرار المالي في المصرف[1].

ب-مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بالربحية: يعتبر تحقيق الربح الهدف الأساسي لكل مؤسسة مالية أو مصرفية وإن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشكالات في ربحية المصارف والمؤسسات المالية، وتعد الربحية واحدة من أصعب الاتجاهات للمصرف كمفهوم وقياس، حيث أن الارتفاع العالي الغير الطبيعي في هذه النسب قد يؤدي إلى سياسة استثمارية محفوفة بالمخاطر، هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بالربحية نذكر أهمها:

- **العائد على الأصول ROA:**هو نسبة مالية تقيم قدرة الشركة على تحقيق الربح من أصولها.
- وهو مؤشر رئيسي للكفاءة التشغيلية للبنك والربحية الإجمالية[2]، أي يقيس قدرة البنك على الحصول على استخدام أمثل للأصول المقترضة وتحقيق أكبر عائد ويعتبر أحد العناصر الهامة لضمان استمرارية المصرف وكلما كان العائد على الأصول مرتفعا كلما ساهم ذلك في تحقيق الاستقرار المالي للبنك واتسامه بصلابة مالية ضد الأزمات وحالات التعثر والإفلاس.
- **العائد على رأس المالROE** : ويسمى كذلك بالعائد على حقوق الملكية، المردودية المالية، وتعكس هذه النسبة العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية، وتعتبر من أهم النسب المعمول بها، وعلى كل الأحول فإن ارتفاع هذه النسبة من خلال ارتفاع الأسعار أو انخفاض رأس المال. أما انخفاض النسبة فيمكن أن تفسر من خلال انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال[3].

ويشير العائد على رأس المال إلى أنه كلما زادت نسب العائد ROE كلما أنعكس ذلك بالإيجاب على مستوى الاستقرار المالي.

وبالإسقاط على مؤشرات الصلابة المالية المتعلقة بالسيولة والملاءة والمؤشرات المتعلقة بالربحية في القطاع المصرفي الجزائري فلقد عرف القطاع المصرفي في الجزائر استقرار نسبياً وهذا بعد صموده أمام الأزمات والصدمات الناتجة على الوباء الذي انتشر خلال العامين السابقين، وهذا بفضل الجهود المشتركة للسلطات العامة والسلطات النقدية لاحتواء آثار هذه الأزمة، حيث مكّنت هذه الجهود المصارف الجزائرية من احتواء الأزمة مسجلة نسب ملاءة معززة بشكل كبير، فالمصارف الجزائرية تخضع من فيفري 2014 للقواعد الجديدة لتحديد الأموال

[1]فريدة موهوب، صندرة لعور، **تحليل دور مؤشرات الصلابة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العربي**، مجلة التحليل الاقتصادي، ودراسات التنمية،المجلد01،العدد02، النعامة،12.2022،ص41.

[2]دكتور أحمد طفلاح، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**، المعهد العربي للتخطيط، أفريل 2005، ص30

[3]دكتور أحمد طفلاح المرجع السابق ص31

الخاصة ولمخططات التقارير وفق المعايير الدولية، وتمّ تخفيف بعض القواعد لاسيما تلك المتعلقة بوسادة الأمان تلك المنصوص عليها في أحكام المادة 4 من النظام رقم 01/2014 المتعلق بنسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث قرر بنك الجزائر إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إنشائها.[1]

المطلب الثاني: تحليل بعض مؤشرات الصلابةالمصرفية في الجزائر (2018-2022)

أجمع الاستقرار المصرفي على مدى القرن الحالي هدف متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية فليكون النظام المالي صلب ومستقر إذا ما اتسم بإمكانيات توزيع الموارد المالية إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى(كالادخار الاستثمار الإقراض..).[2]

1. تعريف السلامة المصرفية: يمكن تعريفها على أنّها:

"وضع المعايير وتحسين الرقابة التي تؤدي إلى المساهمة في تحقيق استقرار المالي".

حيث هذا التعريف يوضع السلامة المالية من حيث أدواتها التي تستخدمها والمتمثلة بالمؤشرات والمعايير وإجراءات الرقابة لتحقيق هدفها الرئيسي.

ويشير البعض إليها من منظور الاستقرار المالي بوصفه مرادف للسلامة المالية، ويعرف بأنّها الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادر على مقابلة متطلباته ومن ثم تعزيز الأداء الاقتصادي وتراكم الثروة.[3]

إنّ مصطلح السلامة المالية يشمل النظام المالي ككل،أمّا مصطلح السلامة المصرفية فتشمل القطاع المصرفي وقد عرفها صندوق النقد الدولي على أنّها:"قدرة البنوك على تحمل الأوضاع العدائية مثل التغيرات الجوهرية في سياسات البنك، التحرير المالي، الكوارث الطبيعية، ومن ثم فهو يعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تحت الظروف الاقتصادية الصعبة، بالاستعانة برأس ماله وباحتياطاته".[4]

ويمكننا الاستنتاج أنّ الصلابة المالية(السلامة) هي جملة التدابير والإجراءات الاحترازية أو التصحيحية التي تجعل البنوك في وضع احترازي قادر على التنبؤ بالأزمات وتحقيق الاستقرار.

---

[1] من إعداد الطالبة، اعتماداً على **التقارير المالية السنوية لبنك الجزائر.**

[2] عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصيفطي، **تحليل مؤشرات السلامةالمصرفية في الجزائر**، حالة بنك (AGB-CPA)، المجلةالجزائريةللتنميةالاقتصادية، عدد07،ديسمبر 2017، صص 108 -109.

[3] طلحي كوثر، **مقررات اتفاقية بازل 3 كآلية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي**، دراسة حالة القطاع المصرفي البلجيكي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021.

[4] Tomuleasa, **Performance and soundness of european banking systems,** economics and finance, economie department, Roumanie: université‹.losiRevaealgerienned'économie de gestionvol15. N°01.

2. أهمية تقييم السلامة المصرفية:[1]

- تسمح أن يكون تقييم القطاع المالي والمصرف مبنياً على مقاييس كمية موضوعيه.
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
- مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع(من خلال مؤشرات) عبر النظم المصرفية للدول المختلفة.
- تعمل كمؤشرات إنذار مبكر للأزمات والخدمات المصرفية.
- وأخيرا تكشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على تقليل من حدتها.

3. تحليل القروض المقدمة للاقتصاد :

بلغت القروض المصرفيةالموجهة للاقتصاد بعد طرح القروض المعاد شرائها من طرف الخزينة العمومية 9974 مليار دينار في 2018 مقابل 8877.9 مليار دينار في 2017 مسجلة نمواً بنسبة 12.35 (12.27 في 2017) وخلال 2019 تطورت القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 8.8% مقابل 12.4 في سنة 2018 منتقلة بالتالي من 8877.9 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 9974.0 مليار دينار في نهاية 2018 لتبلغ 10,855.6 مليار دينار في نهاية 2019.

وفي ضل محيط تطبعه تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا covid19 واصل القطاع المصرفي مساهمته في تمويل الاقتصاد الجزائري مع المحافظة على نظام صارم لتسيير المخاطر بشكل عام.

سجل نشاط توزيع القروض نمواً طفيفاً خلال سنة 2020 منتقلة من 10,855.6 مليار دينار نهاية ديسمبر 2019 إلى 11,179.2 مليار دينار نهاية 2020 بتزايد طفيف بنسبة 2.98%، ليختتم بعدها سنة 2021 بمبلغ 9836.6 مليار دينار مقابل 11,180.2 مليار دينار نهاية ديسمبر 2020 بانخفاض قدره 12.02% بعد أن سجل ارتفاعاً قدره 2.99% خلال السنة السابقة، وتجدر الإشارة إلى أنّ البنوك العمومية ساهمت بنسبة 89.1% في زيادة حجم القروض الموجهة للاقتصاد مقابل مساهمة قدرها 10.9% للبنوك الخاصة، والجدول أدناه يعطينا لمحة عن توزيع القروض:

[1]أحمد طلفاح، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل، 2005، ص 4.

الجدول رقم (02): توزيع القروض البنكية الوحدة (مليار دينار)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
القروض المقدمة للقطاع العام	4944,4	5636,6	5793,3	4144,2	4350,7
القروض المقدمة للقطاع الخاص	5029,9	5219,9	5386,9	5647,9	5761,6
مجموع القروض الممنوحة	9974,0	10855,6	11180,2	9792,1	10112,3

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية السنوية للبنك المركزي.

يتضح من الجدول أعلاه تذبذب حجم القروض البنكية الموجهة لتمويل النشاط الاقتصادي في كل من القطاعين العام والخاص، حيث ارتفعت في مجموعها سنة 2020 إلى 1118.2 مليار دينار وشهدت تدبدب سنة 2021 قدر بـ 9792,1 مليار دينار سنة 2021، لترجع ترتفع بعدها سنة 2020 إلى 10,112,3 مليار دينار مع تسهيل استحواذ القطاع العام (المصارف العمومية) عن نسبة تقدر بـ 50% من حجم القروض.

كما يمكن الاستعانة بالجدول الموالي لمعرفة حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض الممنوحة(2018-2022).

الجدول رقم (03):حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي للقروض الممنوحة(2018- 2022)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي القروض	9974,0	10855,6	11180,2	9792,1	10112,3
حصة البنوك العامة%	%86,59	%87,93	%88,30	%85,46	%85,58
حصة البنوك الخاصة%	%13,41	%12,07	%11,70	%14,54	%14,42

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على **التقارير المالية السنوية للبنك المركزي**.

ويتضح لنا من الجدول (03) هيمنة البنوك العمومية واستيلائها على القروض الممنوحة على مر السنوات الدراسة(2022/2018)، حيث ارتفعت القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية بنسبة 10.5% سنة 2019 مقابل 12.1% في سنة2018،أمّا فيما يتعلق بالمصارف الخاصة ففي 2019 انخفضت بـ 2.1% مقابل زيادة كبيرة قدرت بـ 14,0% في 2018، ترجم النمو الأقوى المسجل للقروض الممنوعة للقطاع العمومي مقارنة مع سنوات الماضية.

وفي نهاية 2020 سجلت القروض الموزعة من طرف البنوك العمومية الملتزمة بصفة كبيرة بتمويل المشاريع الكبرى للمؤسسات والهيئات العمومية نسبة 88.3% من حصة القروض الكلية الممنوحة، في حين أنّ المصارف الخاصة شغلت حصة تقدر ب 11.70%.

وفي سنة 2021 بعد طرح القروض المشتركة انخفضت بشكل رئيسي بالنسبة للبنوك العمومية بانخفاض قدره 26,57 بعد زيادة بلغت 2,69%، بينما بالنسبة للقطاع الخاص فقط شهدت ارتفاعاً بشكل طفيف بنسبة 3.47%.

وأخيراً بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته سنة 2021 بالنسبة لحصة البنوك العامة فارتفع بنحو 3.3% وتجد الإشارة إلا أنّ البنوك العمومية ساهمت بنسبة 89.1% بزيادة حجم القروض الموزعة للاقتصاد مقابل مساهمه قدرها 10.9% للبنوك الخاصة.

1.3. الشكل رقم (01) : القروض المصرفية حسب القطاع القانوني (العمومي والخاص):

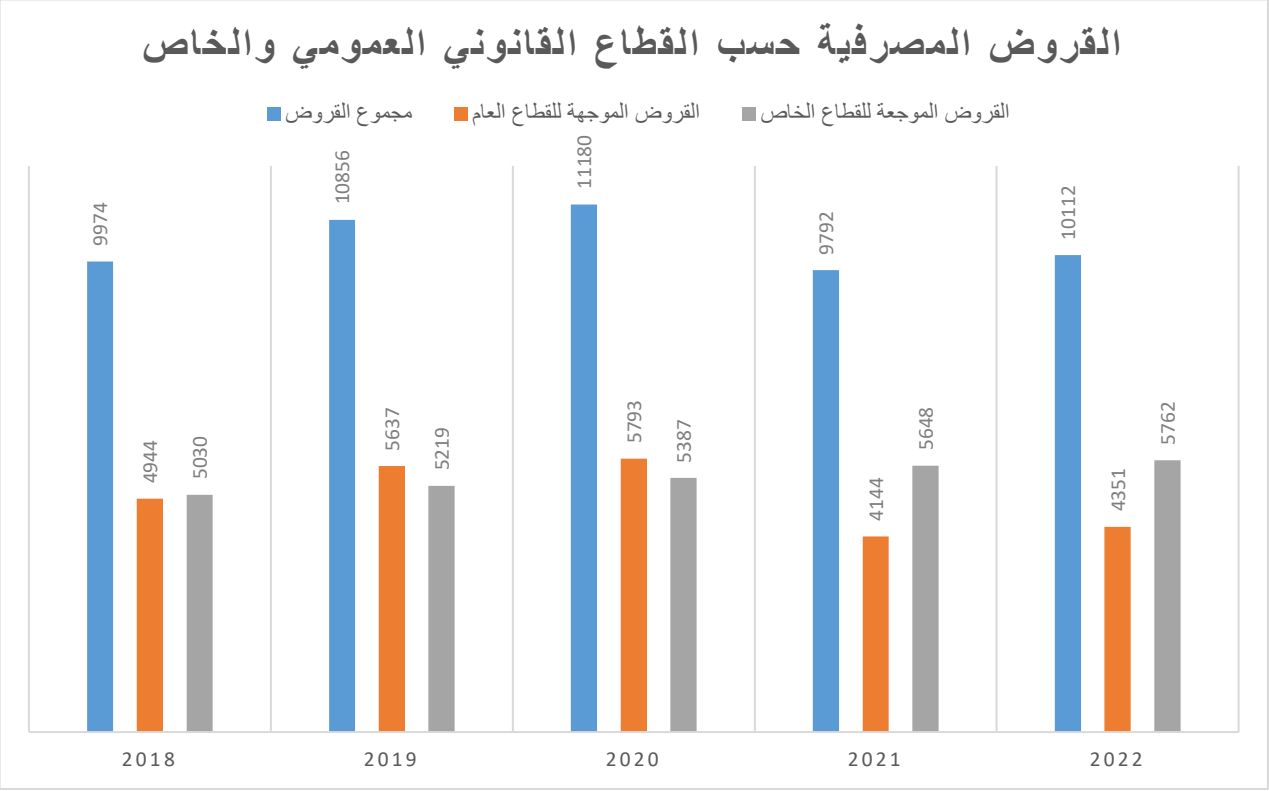

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على **التقارير المالية السنوية لبنك الجزائر**

من حيث الحجم: بلغت مجموع القروض نهاية 2020 بحجم كلي قدرب 1180 مليار دينار، وسجل كأكبر ارتفاع لمجموع القروض تحديداً في القطاع العمومي والذي قدر بـ 5793 مليار دينار، فسجلت كذلك المصارف العمومية أكبر ارتفاع لها خلال سنوات الدراسة، بينما المصارف الخاصة(القروض الموجهة للقطاع الخاص) فكانت أعلى نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص تقدر بـ 5762 مليار دينار لسنة 2022.

4. الودائع المجمعة لدى المصارف (العامةوالخاصة):

1.4. تعريف الوديعةالمصرفية:

هي المبالغ التي يضعها صاحبها في البنك (المصرف) ويحقق ويحق له سحبها أو سحب مبلغ مماثل دفعة واحدة أو على دفعات لدى الطلب في أي وقت شاء، سواءً كان السحب نقداً أو عن طريق شيكات أو عن طريق تحويلات مصرفية لعملاء آخرين.[1]

ويمكن الاستعانة بالجدول الموالي لمعرفة حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع لسنوات الدراسة (2018- 2022).

الجدول رقم (04): حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع (2018- 2022).

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الودائع	10922,7	10639,5	10756	12484,9	14530,4
حصة البنوك العمومية	%86,24	%85,32	%84,71	%84,61	%86,51
حصة البنوك الخاصة%	%13,76	%14,68	%15,29	%14,39	%13,49

المصدر: من إعداد الطالبة بالعتماد على الالتقارير المالية السنوية لبنك الجزائر.

[1] شبكة طلبة الجزائر، **عمليات البنوك** ، منتدى العلوم الاقتصادية، ص09 تم الدخول يوم 2024/05/25 على الساعة10.15 https://houmsilaw.com/img/uploads1/research_282.pdf

يتضح لنا من الجدول أنّ حصة الموارد المجمعة من طرف المصارف العمومية في إجمالي موارد القطاع المصرفي مهيمنة في كل سنوات الدراسة بقيم عالية، ففي سنة 2018 شهدت ارتفاع قدر 86.24%، في حين أنّحصة الموارد المجمعة من طرف المصارف الخاصة قد تراجعت بحوالي 4.1% في إجمالي الموارد لدى القطاع المصرفي بنسبة قدرت بـ 13.76%، بينما الارتفاع الأكثر قوة للودائع في القطاع العمومي 86.51% في 2022 مقابل 85.32% في 2019 و 84.71% في 2022 و 84.61% 2021، بينما في القطاع الخاص ففي سنوات 2018، 2019، 2020، 2021، فارتفعت كذلك بنسب قدرت كالتي 13.76% و 14.68% و 15.29% و 15.39% على التوالي، لتعود للتبذب سنة 2022 بنسبة 13.49 %.

5. صلابة القطاع البنكي الجزائري:

عرف القطاع البنكي الجزائري استقراراً نسبياً نهاية عام 2022 وهذا بعد صموده أمام الصدمات الناتجة عن الوباء الذي انتشر خلال السنتين السابقتين (2020-2021)، وهذا الاستقرار المريح نتيجة التدابير الوقائية التي اتخذتها السلطة النقدية خلال الأزمة، والجدول الموالي يلخص أهم مؤشرات الصلابة المالية في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم(05):مؤشرات الصلابة المالية للمصارف

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الملاءة الإجمالية	%19,05	%17,99	19,17%	21,60%	%21,53
نسبة الملاءة Tiers	%14,98	%14,26	15,38%	%17,72	%17,74
المستحقات غير المنتجة إلى الأموال الخاصة النظامية	%39,35	%52,57	%59,56	%58,15	56,24%
معدل المستحقات المصنفة**	%12,70	%14,76	%16,36	%19,64	%19,86
معدل صافي المستحقات المصنفة	%6,33	%7,87	%8,81	%10,07	%9,94
معدل مؤونات المستحقات المصنفة	%50,12	%46,69	%46,14	%48,73	%49,47
مردودية الأموال الخاصة	%22,41	%14,08	%11,62	%14,35	13,47%
مردودية الأصول	%2,42	%1,51	%1,43	%1,72	1,38%
نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي	%78,78	%78,89	%73,47	78,45%	%78,69
نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي	%29,34	%30,79	%35,93	%35,29	39,96%
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	%19,84	%15,97	%13,11	%35,98	40,22%
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	%47,45	%44,23	%37,14	%102,06	%108,53

المصدر:منإعدادالطالبة اعتماداً على **التقارير السنوية لبنك الجزائر**.

من خلال الجدول يتضح لنا ما يلي:

1.5.نسب الملاءة:

في نهاية 2018 بقي مستوى الملاءة للقطاع المصرفي مستقراً على الرغم من ارتفاع المخاطر بنسبة 10.8%، لكن هذا الارتفاع عُوِضَ وتمّ تغطيته بارتفاع موازي ومساوي بنسبة 10.9% لإجمال يالأموال الخاصة بينما في سنة 2019 حددت نسبة الملاءة الإجمالية بـ 17.99% وهي أقل نسبة خلال سنوات الدراسة، ليليها بعدها الارتفاع الطفيف سنة 2020 قدر بـ 19.17%، لتسجل فيها سنة 2020 على المستوى الكلي للقطاع المصرفي تحسناً بعد انخفاض في سنتين الماضيتين منتقلاً من 19.05% في 2018 و 17.9% في 2019، ويرجع هذا التحسن إلى انخفاض المخاطر المرجحة بـ (0.3-) في 2020 .

وأخيراً سجلت الملاءة الإجمالية خلال سنتين 2021 و 2022 استقرار بنسبتي 21.60% و21.53% على التوالي، وتظل هذه السنوات أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب ومستقرة مقارنة بالسنوات السابقة.

ومن خلال الجدول نلاحظ أنّ القطاع البنكي في الجزائر يتسم بصلابة مقبولة ومستقر نسبياً حتى ولو لم تكن كل المؤشرات مستقرة وأحياناً متدهورة الاّ أنّها تبقى عند مستويات قريبة من المستويات السائدة في الأنظمة المصرفية للبلدان النامية المماثلة.

2.5.العائد على الأصول (ROA):

وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، ومهمته قياس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيف أمثلاً، والشكل التالي يبين لنا تطور العائد على الأصول للمصارف العمومية والخاصة خلال الفترة في 2018- 2022.

الشكل رقم (02): تطور معدل العائد على الأصول في المصارف الجزائرية خلال الفترة(2018- 2022)

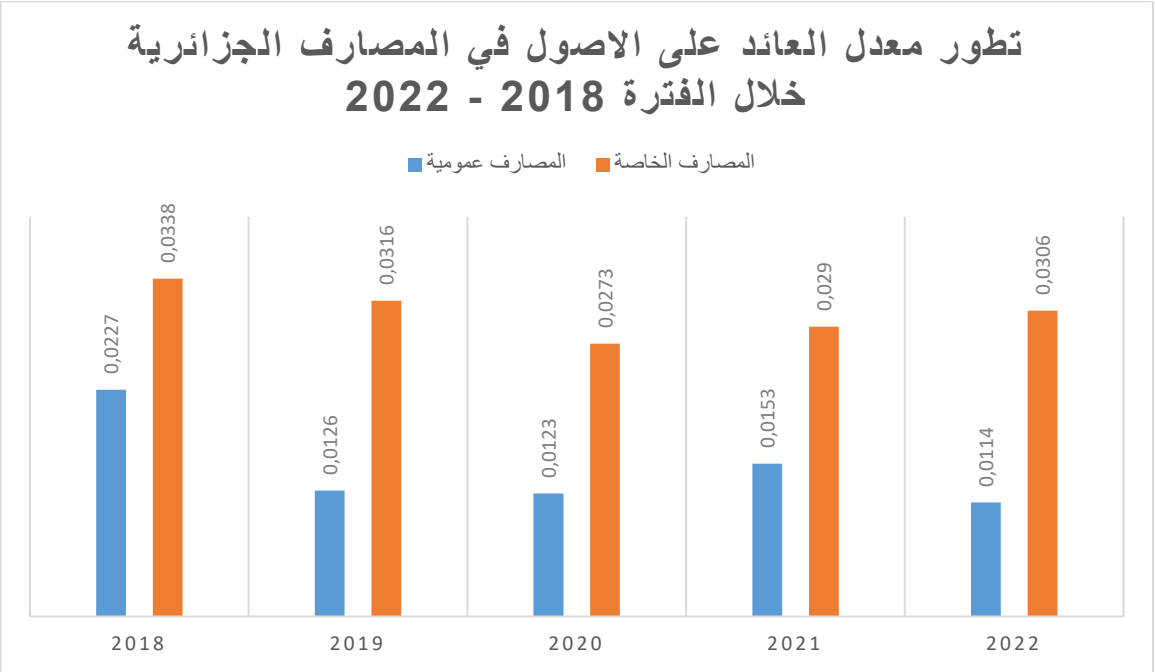

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على التقارير المالية لبنك الجزائر لسنوات (2018-2022)

من خلال الشكل (02) نلاحظ أنّ العائد على الأصول في المصارف الخاصة مرتفع على العائد على الأصول في المصارف العمومية، حيث وصل لأعلى قيمه له في المصارف الخاصة سنة 2018 بنسبة قدرت بـ 3.38% و 3.16 % سنة 2019 ليبدأ بعدها بالتذبذب.

ومن ناحية أخر بالنسبة للمصارف العمومية فشهدت سنة 2018 زيادة قدرها 26,1% في نتائجها الصافية وبالمقارنة مع السنوات الخمس (سنوات الدراسة) تعتبر سنة 2018 كذلك الأعلى قيمة وقدرت بـ 2.27% لتبدأ بعدها بالانخفاض تدريجي إلى أن تصل إلى أقل نسبة لها في سنة 2022 بقيمه 1,14%.

3.5.العائد على رأسالمالROE:

ويسمى كذلك بالعائد على حقوق الملكية، المردودية المالية، حقوق المساهمين، وتعكس هذه النسبة العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية، تضم الأموال الخاصة كل من رأس المال والاحتياطات، والأرباح الغير موزعة، ويقيس هذا المعدل كفاءة المصارف في استخدام مواردها الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد أرباح للبنك[1].

[1]- بولكور نور الدين **الاقتصاد البنكي** ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة سكيكدة 20-اوث 1955 ،الجزئر ، 2019-2020. ص47.

$$\text{العائد على رأس المال } \boldsymbol{ROE} = \frac{\text{الصافية النتيجة}}{\text{حقوق الملكية}} \times \mathbf{100}$$

الشكل رقم (03): تطور معدل العائد على رأس المال في المصارف الجزائرية خلال فترة (2018-2022)

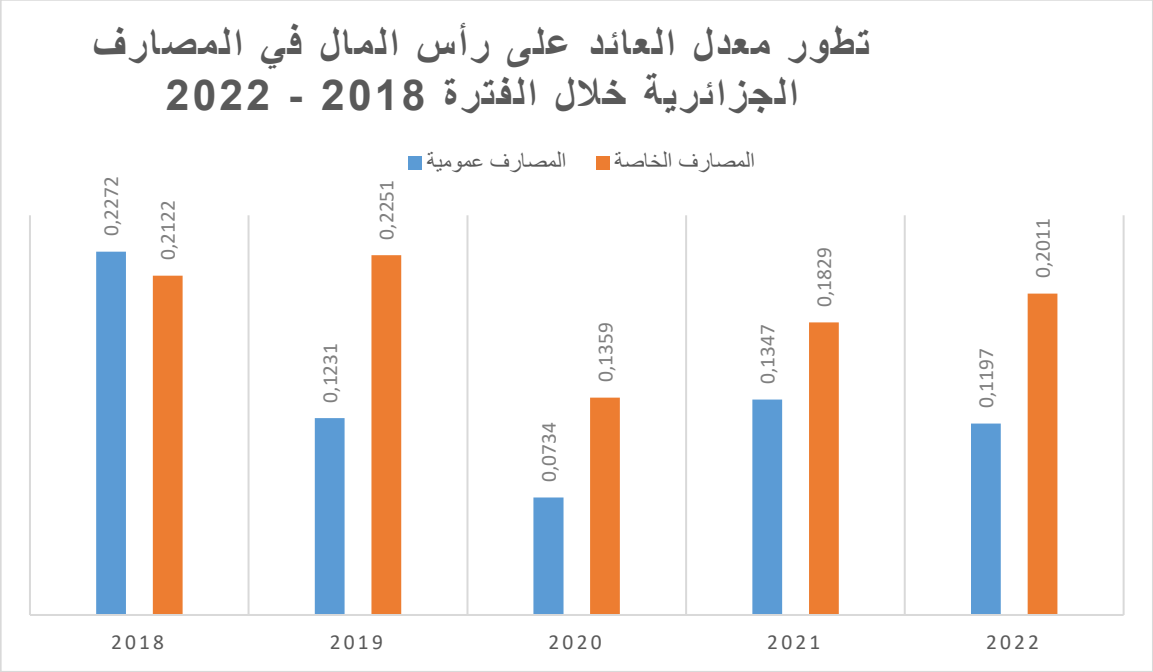

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على التقارير المالية لبنك الجزائر لسنوات (2018-2022)

من خلال الشكل رقم (03)نلاحظ :أنّ المصارف الجزائرية تحتفظ برأس مال مرتفع أعلى من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي الجزائري البالغة 10.5%[1]، والنسبة المقررة من قبل لجنة بازل 3 والبالغات 8%، وهذا يدل على أنّه رغم أنّ نسب العائد على رأس المال ليست بالمرتفعة لكنّها لها القدرة على مواجهة وامتصاص الصدمات والاضطرابات التي يمكن أن تواجهها المصارف؛ حيث حققت المصارف الجزائرية الخاصة أعلى نسبة من مؤشر كفاية رأس المال سنة 2019 البالغة 22%، وبالرغم من ارتفاعه إلاّ أنّه شهد تراجعاً بعدها في سنة 2020 لتصبح مردودية الأموال الخاصة (العائد على كفاية رأس المال) من 22.51 سنة 2019 إلى 13.59 سنة 2020 ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع بنسبة 43.9% لمتوسط رؤوس الأموال مقابل انخفاض للناتج الصافي في الضريبة قدر بـ (-24.5%).

وفي 2021 و 2022 سجل**(ROE)** بالنسبة للمصرف الخاصة تحسناً وهذا جاء نتيجة الزيادة في الناتج قبل الضريبة بنسبة 13%.

[1] من إعداد الطالبة بالاعتماد على **التقارير المالية السنوية للبنك المركزي.**

مقارنة مع المصارف الخاصة فإنّ المصارف العمومية في تدبدب مستمر في مؤشر العائد على رأس المال فلقد شهد تذبذبا ملحوظاً خلال سنوات الدراسة، حيث انتقلت من 22% في سنة 2018 إلى 11% في سنة2022، إذ يمكن اعتبار وجود تفاوت بين المصارف العامة و الخاصة الجزائرية من حيث العائد على رأس المال.

المبحث الثاني: قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج z-score.

لقياس الاستقرار المالي في المصارف يتم النظر في عدة عوامل ومؤشرات تشير إلى قوة وحدة النظام المصرفي ككل(المؤسسات المالية والبنوك) والمصارف العمومية والخاصة كذلك وقدرتهم على تحمل التحديات والصدمات المالية، ومن أهم المؤشرات التي درسناها في بحثنا مؤشرات قياس الصلابة المالية، ولمعرفة قوة وصلابة القطاع المصرفي قياسيا يحسب حسب مجموعة من النماذج الكمية ومنها نموذج z-score لقياس الاستقرار المالي والذي سنعتمده الآن لمعرفة مدى استقرار المصارف الجزائرية، للمصارف العامة أولاً ثم المصارف الخاصة ثانيا، وأخيرا مدى استقرار القطاع المصرفي الجزائري ككل.

المطلب الأوّل: قياس الاستقرار المالي للمصارف العمومية الجزائرية باستخدام نموذج Z-Score خلال الفترة (2012-2022)

إن احتمالية تعرض المصارف للمخاطر التي يمكن أن تؤدي بدورها إلى التعثر والإفلاس احتمالية عالية في حالة عدم اهتمامها بتقييم أداءها وبقياس مدى استقرارها، لذلك يعد قياس الاستقرار المالي للمصرف شيء مهم لاستمراريته، حيث تعد ظاهرة عدم الاستقرار المالي للمصرف ظاهرة خطيرة تنتج عنها مخاطر كبيرة ممكن أن تكون عواقب وخيمة على المصرف بصفة خاصة كإفلاسه وغلقه بصفة دائمة، أو أن تؤدي إلى حدوث أزمة تمس كل القطاع المصرفي، وتقدر البنوك العمومية في القطاع المصرفي الجزائري ب 07 بنوك تعود ملكيتها للدولة الجزائرية والتي سنتطرق إلى قياس الاستقرار المالي لها باستخدام نموذج z-score لقياس الاستقرار المالي.

بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر نتحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (06): يمثل قياس الاستقرار المالي للمصارف العمومية سنويا باستخدام نموذج z-score. (2012-2022)

السنوات	ROA	E/A	$(ROA-\overline{ROA})^2$ $\overline{ROA}=0.018$	Z-Score
2012	0,016	0,2269	0,000004	64
2013	0,0164	0,0896	0,0000025	28.12
2014	0,0188	0,0774	0,00000064	24.43
2015	0,0176	0,0761	0,00000016	24.59
2016	0,0168	0,0905	0,00000144	28.36
2017	0,0197	0,0985	0,00000289	30.45
2018	0,0227	0,0999	0,0000221	30.82
2019	0,0126	0,1023	0,0000292	31.44
2020	0,0123	0,1716	0,0000325	49.56
2021	0,0153	0,1135	0,00000729	34.37
2022	0,0114	0,0952	0,0000436	29.59
المجموع	-	1.2415	0.0001464	-

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية السنوية للبنك المركزي

من نتائج الجدول السابق لقياس قيمة Z-Score للمصارف العمومية يمكن أن نستخلص ما يلي:

$$\overline{\mathbf{ROA}} = \frac{0,1785}{10} = 0,001785 = 0,018$$

$$\overline{\mathbf{ROA}} = 0,018$$

المتوسط الحسابي لكفاية رأس المال: $\mathbf{E/ASSTS} = \frac{1,2415}{10} = 0,12415$

الانحراف المعياري: $\boldsymbol{SROA = \sqrt{\frac{(ROA-ROA)^2}{n}} = \frac{\sqrt{0.00001464}}{10} = 0.003826}$

قيمة المؤشر **Z-Score**: $\mathbf{Z - Score = \frac{0,018+0,12415}{0,0074}} = 37.15$

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب في قيمة Z-Score، حيث انخفض من 64% في سنة 2012 إلى 24.59 % سنة 2015، ممّا يعني أنّ المصارف العمومية سوف تستنزف أموالها الخاصة المعبر عنها بإجمال بحقوق الملكية، ويصبح البنك عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته المالية وهذا يكون عندما تنخفض الأرباح أكثر من 24 مرة عن الانحرافات المعيارية المتوقعة.

بينما السنوات الأربع 2016، 2017، 2018، 2019، فنلاحظ من الجدول أعلاه كذلك تحسن في قيم Z-Score فكانت بقيم (28.36، 30.45، 30.82 ،31.44) على التوالي، قيمة Z-Score للأعوام الأربعة تعتبر مرتفعة وتدل على أنّ البنوك الجزائرية العامة تتمتع باستقرار مصرفي وبعيدة عن حالات التعثر والإفلاس المصرفي.

وأخيراً نلاحظ في كل السنوات الأخيرة بعد أن شهدت المصارف ارتفاعاً سنة 2020 مقارنة بـ 2019 بقيمة 49.56 لسنة 2020 بعد أن كان 61.44 لسنة 2019 إلاّ أنّه تدبدب مجدداً في سنوات 2021، 2022 بقيمة 34.37 و 29.59 على التوالي، وهذا راجع إلى إستراتيجية تطوير القطاع المصرفي والقدرة على تمويله.

من خلال قيم Z-Score للمصارف العمومية يتضح بأنّ متوسط قيمة Z-Score لنموذج الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة قد بلغت37.15 ممّا يعني أنّ المصارف العمومية سوف تتوقف عن الوفاء بالتزاماتها المالية عندما تستنزف أموالها الخاصة المعبر عنها بإجمالي حقوق الملكية، وهذا يكون عندما تنخفض أرباحها أكثر من 37 مرة عن الانحرافات المعيارية المتوقعة، كما نلاحظ أنّ قيمة Z-Score مرتفعة أي أنّ المصارف العمومية تتمتع باستقرار مصرفي وبعيدة عن حالات التعثر والإفلاس.

المطلب الثاني: قياس الاستقرار المالي للمصارف الخاصة الجزائرية باستخدام نموذج Z-Score خلال الفترة (2012-2022).

تهيمن البنوك العمومية على المنضومة المصرفية الجزائرية ، رغم مجهوات المصارف الخاصة إلا أنها لم تستطع الهيمنة على القطاع المصرفي الجزائري، وسنحاول الآن قياس مدى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة في الجزائر لمعرفة حجم تفاوت درجة الاستقرار بين كل القطاعين.

الجدول رقم (07): يمثل قياس الاستقرار المالي للمصارف الخاصة سنويا باستخدام نموذج z-score (2012-2022).

السنوات	ROA	E/A	$(ROA-\overline{ROA})^2$	Z-Score
			$\overline{ROA}=0.036$	
2012	0,046	0,2479	0,0001	29,88
2013	0,0374	0,1738	0,00000196	22,08
2014	0,038	0,1869	0,000004	23,46
2015	0,0311	0,1931	0,000024	24,11
2016	0,0284	0,1858	0,000057	23,34
2017	0,0259	0,1763	0,00010	22,34
2018	0,0338	0,1592	0,0000048	20,54
2019	0,0316	0,1403	0,000019	18,55
2020	0,0273	0,2008	0,000075	24,92
2021	0,009	0,1585	0,00049	20,47
2022	0,0306	0,1521	0,000029	19,8
المجموع	-	1,9747	0,000905	-

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر

من نتائج الجدول السابق لقياس قيمة Z-Score للمصارف الخاصة يمكن أن نستخلص ما يلي:

المتوسط الحسابي للعائد على الأصول: $\overline{\mathbf{ROA}} = \frac{0,3591}{10} = \mathbf{0,03591} \cong \mathbf{0,036}$

المتوسط الحسابي لكفاية رأس المال: $\overline{E/ASSTES} = \frac{1,9747}{10} = 0,9747$

الانحراف المعياري: $\boldsymbol{SROA = \sqrt{\frac{(ROA-\overline{ROA})^2}{n}} = \frac{0{,}000905}{10} = 0{,}0095}$

قيمة المؤشر Z–Score: $\boldsymbol{Z-Score = \frac{\overline{ROA}+E/A}{ROA}}$

$$\boldsymbol{Z-Score = \frac{0{,}036+0{,}19747}{0{,}0095}}$$

$$\boldsymbol{Z-Score = 24{,}57}$$

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود تذبذب واضح في قيمة Z–Score كما هو الأمر في المصارف العامة حيث خلال السنوات الأربع الأولى من سنة 2012 إلى سنة 2015 انخفضت قيمة مؤشر الاستقرار المالي Z–Score من 29.88 في سنة 2012 والتي تعتبر كذلك أعلى قيمة لـ Z–Score خلال سنوات الدراسة؛ وهذا يعني أنّ المصارف الخاصة سوف تتوقف عن الوفاء بالتزاماتها المالية عندما تستنزف أموالها الخاصة المعبر عنها بإجمالي حقوق الملكية، وهذا يكون عندما تنخفض أرباحه أكثر من 29 مرة لسنة 2012 وبـ 22 مرة في 2013 و23 مرة خلال 2014 وأخيراً 24 مرة خلال سنة 2015 عن الانحرافات المعيارية المتوقعة.

وكذلك في السنوات الأربع 2016، 2017، 2018، 2019، فلا تنفك قيمة Z–Score عن التذبذب لتصل لأقل قيمة لها سنة 2019 والتي قدرت بـ 18 مرة، بينما في سنة 2020 فشهدت تحسن ليرتفع لقيمة 24 مقابل 18 لسنة،2019 ممّا يعني أنّ المصارف الخاصة سوف تتوقف عن الوفاء بالتزاماتها المالية عندما تستنزف أموالها الخاصة، وهذا يكون عندما تنخفض أرباحها أكثر من 24 مرة عن الانحرافات المعيارية المتوقعة.

ليعود للتذبذب كذلك مجدداً في سنتين 2021 و 2022 بقيم 20 ،19 على التوالي أي المصارف سوف تتوقف عن الوفاء بالتزاماتها عندما تنخفض الأرباح أكثر من 20 مرة عن الانحرافات المعيارية لسنة 2021و 19 مرة لسنة2022 .

من خلال قيم Z–Score للمصارف الخاصة يتضح بأنّ متوسط قيمة (Z–Score) لنموذج الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة قد بلغت 24.57 ممّا يعني أنّ المصارف الخاصة فسوف تتوقف عن الوفاء بالتزاماتها عندما تستنزف أموالها الخاصة المعبر عنها بإجمالي حقوق الملكية، وهذا عندما تنخفض أرباحها أكثر من 24 مرة عن الانحرافات المعيارية المتوقعة، كما نلاحظ من خلال Z–Score أن المصارف الخاصة تتمتع باستقرار مصرفي وبعيدة عن حالات التعثر والإفلاس.

المطلب الثالث: قياس الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري باستخدام نموذج Z-Score خلال الفترة (2012-2022).

تعرض القطاع المصرفي الجزائري إلى العديد من المخاطر والأزمات خاصة بعد الاستقلال الذي كان سبباً في انهيار الاقتصاد الجزائري والدولة الجزائرية ككل ورجوعها إلى منطقة الصفر والبدء من الأول، ليليها بعدها ألما هو معروف بالعشرية السوداء؛ لتلتقط أنفاسها بعد العديد من السنوات من العمل على قطاعها المصرفي أي على كل من بنوكها العمومية والخاصة.

شهد القطاع المصرفي تحسناً ملحوظا خلال السنوات الماضية نظرا لاستطاعته مجابهة الأزمة الصحية التي شهدها العالم سنة 2020 وهذا دليل على قوة القطاع المالي وصلابته، وهذا ما سنتأكد منه من خلال قياس الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ككل باستخدام نموذج z-score لقياس الاستقرار المالي.

بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك الجزائر نتحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (08): يمثل قياس الاستقرار المالي للقطاع المصرفي سنوياً باستخدام نموذج z-score (2012-2022)

السنوات	ROA	E/A	$\frac{(ROA-\overline{ROA})^2}{\overline{ROA}=0.020}$	Z-Score
2012	0,0167	0,0736	0,000010	26
2013	0,0201	0,1058	0,00000001	34,94
2014	0,0183	0,0765	0,0000028	26,80
2015	0,0192	0,0901	0,00000064	30,58
2016	0,0183	0,1088	0,0000028	34,11
2017	0,0205	0,1079	0,00000025	35,77
2018	0,0242	0,1079	0,000017	35,52

2019	0,0151	0,1072	0,000024	35,33
2020	0,0143	0,1135	0,000032	37,08
2021	0,0172	0,1199	0,0000078	38,86
2022	0,0138	0,1024	0,000038	34
المجموع	-	1,1085	0,0001353	-

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر

من نتائج الجدول السابق لقياس قيمة **Z-Score** للقطاع المصرفي يمكن أن نستخلص ما يلي:

المتوسط الحسابي للعائد على الأصول: $\overline{\mathbf{ROA}} = \frac{\mathbf{0,1977}}{\mathbf{10}} = \mathbf{0,01977} \cong \mathbf{0,020}$

$$\overline{\mathbf{ROA}} = \mathbf{0,020}$$

المتوسط الحسابي لكفاية رأس المال: $\overline{\text{E/ASSTES}} = \frac{1,1085}{10} = 0,1108$

الانحراف المعياري: $\boldsymbol{SROA} = \sqrt{\frac{(ROA-ROA)^2}{n}} = \frac{\sqrt{\mathbf{0,0001353}}}{\mathbf{10}} = \mathbf{0,0036}$

قيمة المؤشر **Z-Score**: $\mathbf{Z-Score} = \frac{\overline{\boldsymbol{ROA}}+\mathbf{E/A}}{\mathbf{ROA}}$

$$\mathbf{Z-Score} = \frac{\mathbf{0,0,20+0,1108}}{\mathbf{0,0036}}$$

$$\mathbf{Z-Score} = \mathbf{36,33}$$

من خلال جدول أعلاه نلاحظ أنّ قيمة Z-Score استمرت في الزيادة من سنة 2012 بقيمة 26 لتستمر بالتحسن بقيمة 34.94% لسنة 2013، 30.58 لسنة 2015، 35.77 لسنة 2017، لتتراجع بعدها بنسبة قليلة في سنة 2019 بقيمة 35.33 ممّا يعني أنّ القطاع سوف يتوقف عن الوفاء بالتزاماته المالية عندما تستنزف أموالها الخاصة المعبر عنها بإجمالي حقوق الملكية، وهذا يكون عندما تنخفض الأرباح أكثر من 26 مرة لسنة 2012، 34 مرة عن الانحرافات المعيارية المتوقعة لسنة 2013، 26 مرة لسنة 2014، 30 مرة لسنة 2015، 34 مرة لسنة 2016، وبقيمة 35 مرة لكل من السنوات، 35 مرة عن الانحرافات المعيارية المتوقعة، 37 مرة لسنة 2020 و38 مرة لسنة 2021، فينخفض بعدها سنة 2022 لقيمة 34، ورغم هذا التذبذب إلاّ أنّ القيمة السنوية للنموذج مرتفعة أي أن القطاع المصرفي الجزائري يتمتع باستقرار وبعيد عن حالات التعثر والإفلاس.

من خلال قيم Z-Score للقطاع المصرفي يتضح بأنّ متوسط قيمة Z-Score لنموذج الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة قد بلغت 36.33 ممّا يعني أنّ القطاع المصرفي سوف يتوقف عن الوفاء بالتزاماته عندما تستنزف أمواله الخاصة المعبر عنها بإجمالي حقوق الملكية، وهذا عندما تنخفض أرباحه أكثر من 36 مرة عن الانحرافات المعيارية المتوقعة، كما نلاحظ أنّ قيمة Z-Score مرتفعة أي أن القطاع المصرفي يتمتع باستقرار مصرفي وبعيد عن حالات التعثر والإفلاس المصرفي.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تمّ أولا عرض آثار تطبيق اتفاقية بازل03 في تطبيق الاستقرار المالي على المنظومة المصرفية الجزائرية ومن ثم التطرق لتقييم الصلابة المالية المصرفية في الجزائر حيث قمنا بتحليل بعض مؤشرات الصلابة المالية لكل القطاع المصرفي والمصارف العامة والخاصة كل على حدا بالاعتماد على التقارير السنوية المالية لبنك الجزائر لكل من السنوات 2018، 2019، 2020، 2021، 2022،أي آخر خمس سنوات ليتبين أنّه يتسم بصلابة مقبولة، فرغم وجود تذبذب إلاّأنّها تبقى عند مستويات قريبة من المستويات السائدة في الأنظمة المصرفية للبلدان النامية.

لنقوم بعدها بقياس الاستقرار المالي باستخدام نموذج Z-Score والذي هو بمثابة جهاز إنذار مبكر ينذر القائمين على المصارف باتخاذ خطوات تصحيحية، فقمنا باستخدامها على كل من المصارف العامة والخاصة والقطاع المصرفي كذلك لمدة 10 سنوات من 2012 لـ 2022، وعند قيامنا بالاختبار على المصارف الجزائرية توصلنا إلا أنّها تتمتع باستقرار المالي وبعيدة على حالات التعثر والإفلاس المصرفي.

قد خلص الفصل إلى أنّ نموذج الاستقرار المصرفي z-score من بين أفضل النماذج لقياس الاستقرار المصرفي وأنه يوجد تفاوت بين كل من المصارف العمومية والخاصة من حيث درجة الاستقرار أي أنّ المصارف الجزائرية العامة أكثر استقرار من المصارف الخاصة، ويعتبر القطاع العمومي مهيمنا على المنظومة المصرفية الجزائرية واخيرا يمكن القول أنّ القطاع المصرفي الجزائري يعتبر مستقرا ويتسم بصلابة مالية.

خاتمـــــــــــــــة

خاتمة

بعد أن استعرضنا أهمية قياس الاستقرار المالي في تعزيز استقرار المصارف والذي أصبح هدفا مهما بعد تزايد الأزمات خلال السنوات الماضية والتي أدت إلى إفلاس العديد منها؛ وجب على هذه الأخيرة تطبيق نماذج لقياس الاستقرار المالي، ومن بين هذه النماذج نموذج z-score لقياس الاستقرار والسلامة المالية والذي ما اعتمدنا القياس به في دراستنا؛ حيث سعينا من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: "ما مدى تمتع البنوك العمومية ، الخاصة، والقطاع المصرفي الجزائري بالاستقرار المالي والمصرفي وفق نموذج z-score خلال الفترة 2012-2022؟ وذلك بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك الجزائر بصفته البنك المركزي لاحتوائه على مختلف إحصائيات البنوك.

1) النتائج:

فتوصلنا إلى جملة من النتائج نعرضها في النقاط التالية:

- يعد تحقيق الاستقرار المالي شيئا ضروريا نضرا للعواقب الوخيمة الناتجة عن عدم الاستقرار كالإفلاس الذي يؤدي بدوره إلى خلق الأزمات، ومع انه لم يتم تحديد الجهة المسئولة عن تحقيق الاستقرار إلا أن البنك المركزي يتوفر على الأدوات والآليات التي تجعله مؤهلا لتحقيقه.
- تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل03 إلى زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودته للقطاع المصرفي وتحمل الخسائر والعمل على تحقيق الاستقرار المالي وتدعيم السلامة المالية للبنوك، إذ تعتبر متطلبات رأس المال من أهم أدوات التنظيم الاحترازي.
- نسبة الملاءة والصلابة المالية المحددة من طرف بنك الجزائر 10% تفوق النسبة المحددة من طرف لجنة بازل 8% كماأن تطبيق البنوك الجزائرية لنسب اعلي من تلك المحددة من طرف بنك الجزائر ولجنة بازل من شانه أن يعزز استقرار وصلابة هذه البنوك ويمنع وقوعها في أزمات مالية على المدى القصير والمتوسط.
- وجدت المنظومة المصرفية الجزائرية معيقات وصعوبات كثيرة في تطبيق مقررات بازل خاصة 01 و02 رغم الإصلاحات المتوالية والالتزام بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن اللجنة.
- يعد نموذج z-score من أهم وأكثر النماذج استخداما لقياس الاستقرار المالي على مستوى كل من المصرف والقطاع المصرفي ككل لتميزه بالموضوعية وإعداده للقطاع المالي لامتصاص الاضطرابات المالية وتجنب الوقوع في الإفلاس والتالي تجنب الوقوع في الأزمات.
- هيمنت المصارف العمومية على القطاع المصرفي الجزائري.

2) اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: محققة، من خلال دراستنا للموضوع استنتجنا بأن البنوك الجزائرية أي كل القطاع المصرفي الجزائري يتمتع بالاستقرار المالي والاستقرار المصرفي وتم إثبات ذلك في الدراسة التطبيقية القياسية بحيث نجد قيم z–score تعتبر قيم مرتفعة وبعيدة عن حالات التعثر والإفلاس.
- الفرضية الثانية: محققة، لاعتبار نموذج z–score أداة جد ملائمة لقياس الاستقرار المالي في المصارف الجزائرية لأنه يعمل على إعداد القطاع المالي لامتصاص الاضطرابات المالية والوقوع في الإفلاس وكذلك لأنه طريقة جد موضوعية ويساعد على مبدأ الشفافية، والإفصاح، مع توجيه الانتباه للمخاطر التي قد يتعرض لها المصرف أو النظام المالي ككل.
- الفرضية الثالثة: غير محققة، بعد اختبار نموذج z–score على المصارف الجزائرية توصلنا إلى أنه يوجد اختلاف في الاستقرار المالي بين المصارف العمومية والمصارف الخاصة، فنلاحظ أن المصارف العامة أكثر استقرارا من الصارف الخاصة فقيمة z–score للمصارف الخاصة قدرت ب24.57 أي أنها ستتوقف عن الوفاء بالتزاماتها المالية عندما تستنزف أموالها الخاصة المعبر عنها بإجمالي حقوق الملكية وهذا يكون عندما تنخفض أرباحها أكثر من 24 مرة عن الانحرافات المعيارية المتوقعة، بينما المصارف العمومية فقيمة z–score قدرت ب 37.15 أي أعلى من قيمة z–score للمصارف الخاصة وبالتالي يمكن القول أن هناك تفاوت من حيث الاستقرار بين المصارف الخاصة والمصارف العمومية الجزائرية.

3) التوصيات والاقتراحات:

على ضوء دراستنا والنتائج التي تم الخروج بها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- فيما يخص القطاع المصرفي الجزائري فهو مطالب بزيادة الشفافية والإفصاح المالي الذي يكاد يكون منعدما، وبالنسبة للبنك المركزي فعليه أولا بنشر بيانات مفصلة أكثر على الموقع الرسمي وعدم التأخر في إصدار التقارير المالية السنوية.
- العمل على تطبيق واستخدام نموذج z–score لتقييم السلامة المالية للمصارف والمحافظة على الاستقرار المصرفي خاصة المصارف العمومية الجزائرية لاعتباره سهل الفهم والتطبيق على الرغم من اختلاف وتنوع البيانات المدرجة لقياسه وهذا لغرض التنبؤ والتحذير من احتمالية وقوع المصرف في الإفلاس والتعثر المالي.
- توسيع النشاط المصرفي في الجزائر وتنويعه بحكم ضآلته وصغر حجمه، ورغم أن القطاع المصرفي الجزائري يتمتع بالاستقرار المالي إلا أنه يعتبر ضئيل مقارنة مع البنوك العالمية.
- ضرورة استمرار بنك الجزائر بتقييم وتحليل مؤشرات الاقتصاد لغرض التنبؤ والحذر من احتمالية الوقوع في الإفلاس فإنها تمكن المسئولين من إيجاد التدابير اللازمة لمنع الوقوع في الإفلاس.

4) آفاق البحث

وفي الأخير نعلم جيدا انه لم يتم الإلمام بجوانب الموضوع كلها، حيث لا تزال بعض النقاط تستوجب التوضيح والخوض فيها بشكل أعمق نذكر منها

- قياس الاستقرار المالي بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية الربوية.
- مدى ملائمة نموذج z–score لقياس الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع:

1-المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل03، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية،2013.

عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر،2001.

أولا: مذكرات وأطروحات

أ: الأطروحات

01: ريمة دهبي الاستقرار المالي النظامي –بناء مؤشر تجميع للنظام المالي الجزائري- جامعة قسنطينة02،الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013 .

02:عبد الرحمان بن شيخ، متطلبات تكييف إدارة السياسة النقدية في الجزائر مع معايير الاستقرار المالي العالمي، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية2017-2018

03:عبد الرحمان بن مساعد، اتجاهات وآليات الاستقرار المالي العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، مالية ونقود، جامعة الجزائر3، 2013-.2014

04:فريدة تلي، استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية-دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي- أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ،بسكرة2018.

ب: المذكرات:

01:شقروش عبد القادر، إشكالية تحرير حساب رأس المال وأثرها على الاستقرار المالي في الدول النامية –حالة الجزائر-، مذكرة ماجيستر، تخصص تجارة ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

02:عبد الرحمان بن شيخ، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العلمي الجديد، مذكرة ماجستير ، علوم اقتصادية، تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2008-2009.

ثانيا: المجلات

قائمة المصادر والمراجع

01: أحمد كريم جمعة الجوعاني، هيثم عبد الخالق إسماعيل، العون المالي للبنك العراقي إلى الحكومة وانعكاسه في مؤشرات الاستقرار المصرفي، مجلة دراسات محاسبية ومالية،المجلد17،العدد59، 2022.

02: حنان شاوي،زهير بن دعاس، قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية بإستخدام نموذج z-score مجلة معارف المجلد 07 العدد 01 جوان 2022 ص 292

03: بريش عبد القادر، زهير غراية، مقررات بازل03 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد00، 2015

04: دردور أسماء، خوالدي سليمة، قياس الاستقرار والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر بإستخدام مؤشر z-score للفترة 2008–2018 ، مجلة الإقتصاد والإدارة مجلد19 العدد02 ديسمبر 2020.

05: سعيداني أميرة ،بيراز نوال، قياس الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية باستخدام نموذج z-score – دراسة حالة مصرف الشارقة الإسلامي– مجلة أبحاث ودراسات التنمية المجاد10 ، العدد01، جوان2023

06: سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد14، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة– الجزائر 2014 ص40

07: علي محبوب، علي سنوسي، قياس المخاطر التشغيلية في البنوك –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية باستخدام نموذج z-score لقياس الاستقرار المالي – مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد06،العدد03،جانفي 2020.

08: عمار عريس، مجدوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد03، العدد01، مارس2017.

09: مشتاق محمود السبعاوي ،سلام أنور أحمد ، يالجين فاتح سليمان، الاستقرار المالي في ضل النظام المالي والمصرفي الإسلامي ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 02 العدد 02 2012 .

10:أمال بن الدين، عبد القادر مطاي، تحليل مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي –دراسة تطبيقية–حالة الجزائر ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 12.العدد2019،02.

11:حياة نجار، اتفاقية بازل03 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد2013،13

12:زواد نجاة، زواد نسيمة دور التمويل المستدام في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد8.العدد01.جوان2023.

13: غاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية،العدد26،صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2005.

14:مشتاق محمد السبعاوي،سلام أنور أحمد، يالجين فاتح سليمان، الاستقرار المالي في ضل النظام المالي والمصرفي الإسلامي،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كركوك العراق المجلد 02 العدد 02 –2012.

15:مها محسن اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009–2013 ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.المجلد2.العدد92.كلية الإدارة الاقتصاد، العراق2016.

16:هوازن تحسين توفيق .قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية مجلة جامعة زاخو المجلد 03 العدد 02 –25 مارس.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات

01: مها نظير محمود سعد، تحديث القطاع المصرفي في ظل بازل 02 و03 –دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية – المعهد المصرفي المصري ، مصر ،2012.

02: ناصر دادي عدون، حمزة عمي سعيد، الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه –دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستخدام نموذج z-score –

رابعاً: المحاضرات

01: بوالكور نور الدين،العمليات المصرفية وإدارة المخاطر،جامعة20أوث 1955،كلية العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي2021

02:بولكور نور الدين الاقتصاد البنكي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة سكيكدة ،الجزئر، 2019–2020

خامسا: التقارير

01:أحمد شفيق الشادلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي 2014

02:رامي يوسف عبيد مؤشر الاستقرار المالي،الدائرة الاقتصادية يناير2020 صندوق النقد العربي.

03: التقارير المالية السنوية للبنك المركزي 2012–2022

سادسا: المراجع باللغة الاجنبية

Tomuleasa, Performance and soundness of european banking systems, economics and finance, economie department, losi‹.Roumanie: université.

سادسا: المواقع الإلكترونية

[1]شبكة طلبة الجزائر، عمليات البنوك ، منتدى العلوم الاقتصادية، تم الدخول يوم 2024/05/25 على الساعة10.15

https://houmsilaw.com/img/uploads1/research_282.pdf